المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الأربعاء 22 حزيران 2022

مقالات

"هآرتس": الفُرصة الأخيرة لتشكيل حُكومة يمينية على قدم وساق

بقلم إسرائيل كوهين

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

إن الخطوة السياسية التي أبقت بنيامين نتنياهو على قدميها طوال الأيام التي قضاها في صحراء المعارضة، كانت إنشاء "الكتلة اليمينية"، أو ما يعرف الآن بـ "المعسكر الإيماني." وكان رئيس حزب شاس "أرييه درعي" هو الذي طلب من حزبه، ومن يهود هتوراه و "يمنيا " – قبل انتخابات الكنيست الـ 23 – التوقيع على إعلان الولاء لبنيامين نتنياهو.

في البداية بدت وكأنها خطوة محيرة إلى حد ما، لكنها كانت بلا شك الورقة الرابحة التي حافظت على وحدة المعسكر اليميني، وعلى الرغم من العام الصعب بالنسبة لليمين والحريدين، فشلت محاولات نفتالي بينيت ويائير لبيد لتفكيك الكتلة، واستقرت الكتلة على يمين بيبي حتى سقوط الائتلاف. باستثناء أصوات قليلة على أطراف المعسكر الحريدي المتطرف، لا يزال معظمهم متماسكين ومتشبثين بقيادته ولن يخونوا ويبحثوا عن بديل.

الوضع مشابه في الليكود أيضاً – فهناك أصوات على الهامش تعتقد أن نتنياهو عبء على كتلة اليمين، لكن ليس من قبيل المصادفة ألا تسمع أصواتاً في العلن، ولا أحد يجرؤ على تحدي قيادته.

في الحقيقة فإن الانتخابات الخامسة هي الاختبار الكبير لنتنياهو ويمكنك القول إنها الفرصة الأخيرة، والذهاب في جميع الخيارات، ويجب أن يحصل على الرقم السحري 61 – الرقم الذي فشل في الحصول عليه في الانتخابات الأربعة الأخيرة.

إذا نجح – فالسماء حينها هي الحد:

اليمين والحريدين المتشددون سيذهبون معه مهما كلف الأمر، ويدعمون القوانين لإلغاء محاكمته، ويساعدون "ديفيد أمسالم" على تفكيك نظام القضاء، و"ديفيد بيتان" في اخصاء المستويات القانونية والمهنية في الوزارات الحكومية وستكتمل الثورة "بالكامل."

لكن هناك أيضاً جانباً ثانياً للمعادلة، إذا لم ينجح نتنياهو هذه المرة أيضاً في الحصول على 61 مقعداً وتشكيل حكومة يمينية، فإن الأصوات في الأحزاب الحريدية المتطرفة ستطالب بقطع العقدة الغوردية (هي أسطورة تتعلق بالإسكندر الأكبر، ويستخدم المصطلح عادة للدلالة على مشكلة صعبة الحل يتم حلها بعمل جريء) بين بيبي والحريدية المتطرفة وستصبح قراراتهم مرة أخرى نابعة من أدمغتهم.

إذا تم تشكيل حكومة بدون نتنياهو، فهناك فرصة كبيرة لأن ينضم إليها الحريدين – الأمر الذي سيؤدي إلى انهيار الكتلة اليمينية، وعندها سيُترك نتنياهو لمصيره الشخصي والقانوني.

* * *

"هآرتس": طرح مشروع قانون حل الكنيست للقراءة التمهيدية

من المتوقع أن يصوت الكنيست اليوم (الأربعاء) في قراءة تمهيدية على مشروع قانون الائتلاف لحل الكنيست، وسيحاول الائتلاف طرح الاقتراح للتصويت عليه للقراءة الأولى أيضاً اليوم في محاولة لإقرار القانون في غضون أسبوع لمنع المعارضة من تشكيل حكومة بديلة في الكنيست الحالية. وتم تقديم اقتراح حل الكنيست أمس من قبل عضو الكنيست "بوعز توبوروفسكي" من حزب (يش عتيد) وشارون هساكيل من حزب (أمل جديد)، من المتوقع اليوم أيضاً طرح مشروع قانون مماثل من قبل "شلومو قرا" من حزب الليكود للتصويت عليه بالقراءة التمهيدية اليوم. وتتطلب الموافقة على قانون حل الكنيست دعم أغلبية

بسيطة في القراءة التمهيدية و61 عضو كنيست في القراءات الثلاث التالية، وإذا تم تمرير الاقتراح في القراءة التمهيدية فسيتم تحويله لمناقشته في لجنة الكنيست برئاسة "نير أورباخ" من حزب يمينا.

ويعتقد قادة الائتلاف أن أورباخ لن يمنع جلسة التقاش، ولكن إذا أجّلها أو منعها ستحول الجلسة إلى لجنة القانون والدستور والعدالة برئاسة "جلعاد كاريب" من حزب العمل. فيما يخططون في الائتلاف لإجراء التصويت في القراءتين الثانية والثالثة يوم الإثنين القادم وفي اليوم نفسه مع الموافقة النهائية على القانون الذي سيؤدي إلى انتخابات مبكرة، وسيتم تلقائياً تعيين "يائير لابيد" رئيساً للوزراء وفقاً لقانون الحكومة البديلة.

إن حل الكنيست قبل 30 يونيو سيمنع بُطلان سريان قوانين الطوارئ في الضفة الغربية، وسيبقيها سارية المفعول حتى ثلاثة أشهر بعد تنصيب الكنيست الجديدة.

* * *

"معاريف": إسرائيل والإعصار الاقتصادي العالمي

بقلم زلمان شوفال

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

الريح التي تقترب منها ليست نسيما عليلا، بل هي حسب جيمي دايمون، مدير عام مورغان تشيز، البنك الأكبر في العالم، إعصار اقتصادي. فقد قال "لا نعرف بالضبط حجومه، لكن من الأفضل أن نستعد". يشير دايمون الى الأسباب: التضخم المالي الذي يرتفع الى الأعلى كنتيجة للسياسة المالية الموسعة في اعقاب الكورونا وكذا بسبب الابطاء في سلسلة التوريد، ويمكن أن تضاف الى هذا العقوبات على روسيا، التي وإن كانت تلحق ضررا بالاقتصاد الروسي إلا أنها تلحق الاضرار أيضا بالاقتصاد العالمي بعامة، وبخاصة بأسعار الغذاء والطاقة.

وحذر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيرش، من أن "الجوع والفقر يهددان مئات الملايين من الناس بسبب النقص في الغذاء". وحسب توقع "فايننشال تايمز" البريطانية فان الولايات المتحدة ستكون في الدرك الأسفل في السنة القادمة. يعتمد الرئيس بايدن على البنك الفيدرالي في أن يلجم التضخم المالي، لكنه بلغ في هذه الاثناء 8.6 في المئة في الولايات المتحدة، وهو الارتفاع الأعلى منذ 41 سنة، والبنك الدولي والـ OECD قصا توقع النمو العالمي للعام 2022 من 4.5 الى 3 في المئة.

سمعت مؤخرا في ندوتين اقتصاديتين عن انعدام الوضوح بالنسبة للميول في الاقتصاد بعامة والسوق المالية بخاصة، بما في ذلك بالنسبة لمستوى الفائدة في السوق في ضوء التطورات آنفة الذكر، وواضح أنه طالما استمر هذا، فان الأسواق المالية ومجال الاستثمارات ستكون مقيدة. ثمة من يعتقد أن اعمال البنك الفيدرالي بالذات في مكافحة التضخم المالي من شأنها أن تؤدي الى الركود، أي في وقت واحد مع التضخم المتزايد، النمو المتضائل والبطالة العالية. عندما تنتهي الازمة الحالية، بل وربما قبل ذلك، سيحين الوقت لإجراء حساب عسير مع "الاقتصاديين الجدد" من اليسار، الذين وإن كان لا يمكن اتهامهم بخلقها، تربض عليهم المسؤولية عن مفاقمتها.

محلل "نيويورك تايمز"، بيرت ستيفنز، كتب يقول: "عشر سنوات والتقدميون (أي اليسار) ادعوا أن التضخم المالي هو عرض عابث من اليمين. بعد ذلك ادعوا بأن التضخم المالي هو ظاهرة عابرة وذريعة وأنها على الاطلاق ظاهرة إيجابية لمعظم السكان، وبخاصة للأغنى بينهم". لقد ذكرت في مقال سابق لي في "معاريف" التعبير الشعبي الأمريكي "زيت الافاعي" الذي يعني بضاعة فاسدة تباع بنية مبيتة – تعبير يناسب بالضبط البضاعة الفاسدة التي حاول بعض الاقتصاديين بيعها للجمهور. احداهم هي بروفيسورة الاقتصاد تيفاني كلتون، التي ادعت بأن لا حاجة لتقييد النفقات الحكومية، بل العكس، إذا كانت لحكومات عجوزات عظيمة، فهذا ممتاز. وطالما كانت الحكومات هي المسؤولة عن عملاتها فلا توجد أي قيود مالية يجب أن تمنعها من أن تنفق أكثر مما تجبي من الضرائب. البروفيسورة آنفة الذكر هي المنتظر الدوري لليسار الأمريكي، وتتولى أيضا منصب المستشارة الاقتصادية للسناتور بيرني ساندرز، لكنها ليست الوحيدة التي طرحت نظريات عابثة كهذه. حتى الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل، البروفيسور جوزيف شتيغلتس، تحدث بشكل مشابه. للازمة الاقتصادية العالمية الحالية آباء عديدون، غير أنه لا ينبغي التقليل من شأن المساهمة السلبية للناس والأطراف، بمن فيهم الاكاديميا، في الموقف الاستخفافي لاصحاب القرار تجاه القوانين الاقتصادية الأساس.

غير أنه توجد أيضا نقاط ضوء، على الأقل من ناحية إسرائيل، مثلما قالت الاقتصادية الرئيسة في الـOECD ، د. لورانس بون: "أجدني متشجعة من اقتصاد إسرائيل الذي يبدو جيدا بسبب التكنولوجيا العليا وسوق العمل القوية، وبالطبع احتياطات الغاز". وبالفعل فان نمو الاقتصاد الإسرائيلي تضاءل قليلا نسبيا، لكن السؤال هو اذا كان هذا الميل سيستمر في العام 2023 أيضا، ضمن أمور أخرى، بسبب الابطاء المؤقت في مجال التكنولوجيا العليا، لكن أيضا لأنه لا يمكن قطع اقتصادنا تماما عن تأثيرات السوق العالمية.

لقد اجتازت إسرائيل الازمة المالية الكبرى في 2008 بنجاح بفضل الإصلاحات التي انتهجها بنيامين نتنياهو، بداية كوزير للمالية في حكومة شارون، وبعد ذلك كرئيس للوزراء. إصلاحات جعلت إسرائيل اقتصادا حديثا ورائدا. شارون يستحق الحظوة على أنه رغم الخصومة السياسية مع نتنياهو، أعطاه الاسناد في المجال الاقتصادي. لكن المهم اليوم بشكل خاص هو أن الأساس الاقتصادي المتين الذي نشأ في حينه يسمح لإسرائيل بأن تتصدى أيضا للازمة الاقتصادية العالمية الحالية، التي ليست مثل قصورات حكومة التغيير في مواضيع أخرى، في المجال الاقتصادي بقي بقدر ما تواصل إيجابي.

وكما تشير صحيفة "غلوبس" الاقتصادية، فان نمو الاقتصاد الإسرائيلي في 2021 بمعدل 8.2 في المئة، وكذا التحسن في مواضيع مثل البطالة، بدأت منذ الحكومة السابقة. كما أن ميل التقلص في العجز بدأ في 2021. لكن حكومة متعثرة من شأنها أن تعرض هذه الإنجازات للخطر، بخاصة عندما تكون في الخلفية ازمة اقتصادية عالمية.

* * *

"هآرتس": الولاية القصيرة لبينت: أدار شؤون الحكومة، دون تغيير استراتيجي حكومي

بقلم عاموس هرئيل

الاحاطة التي دعا اليها أمس ظهرا رئيس الحكومة نفتالي بينت المراسلين السياسيين اتضح وبأثر رجعي انها لقاء اجمال ووداع. في الاسبوع القادم يائير لبيد سيحمل لق رئيس الحكومة الانتقالية، وبينت سيكون رئيس الحكومة البديل و" المسؤول عن ملف إيران "، الامر الذي لن يحدث. بينت سيكمل عام واسبوعين تقريبا في هذا المنصب- أكثر مما توقعوا في المعارضة، ولكن اقل بكثير مما كان يأمل.

حل الكنيست هو بشرى سيئة، لأسباب عديدة. اهمها هو ان انتصار نتنياهو إذا تم، من المتوقع ان يؤدي الى استئناف جهاده ضد جهاز القضاء وفي الواقع ضد النظام الديموقراطي في اسرائيل. إذا كانت تلك حكومة يمين ضيقة، والتي فيها بتسلئيل سموتريتش وايتمار بن جفير كوزراء كبار، فإن اسرائيل من شأنها ان تنجر سريعا الى مخاطر استراتيجية، ستضعها في مسار تصادمي مع ادارة بايدن في الولايات المتحدة وربما حتى مع معظم المجتمع الدولي.

جولة انتخابية اخرى، الخامسة خلال سنتين ونصف ستحدث ثانية هزة قوية في كل اجهزة الحكومة في اسرائيل. يصعب الا نشفق على المستويات المهنية في الوزارات الحكومية والذين ستضطرون ثانية الى

المناورة في عالم من الخطط والموازنات للمدى القصير، مع اصغاء الحد الادنى للسياسيين. ويجب ان نأخذ بالحسبان ايضا احتمالية اخرى، والتي في هذه اللحظة فرصها تبدو ضئيلة. نتنياهو ما زال يمكنه محاولة السعي نحو تصويت بناء بحجب الثقة عن الحكومة، والذي في اعقابه سيتم حل الكنيست. إذا نجح في تجنيد الاصوات، فإن نتنياهو بالتحديد سيكون رئيس الحكومة الانتقالية وهذا سناريو اخر تماما.

ثمة بشرى حزينة اخرى الحكومة التي ستغادرنا قامت حول محاولة جريئة لاحد الاحزاب من اليمين، ومن الوسط ومن اليسار، بهدف ابعاد نتنياهو عن رئاسة الحكومة ووقف الشلل السياسي التي فرضه تورطه بأعمال جنائية على المنظومة كلها ولكن لا يقل عن ذلك فإنها كانت مرتبطة بالتجربة العامة المتمثلة بدمج حزب عربي وهو "راعم" في الائتلاف اذا اعتبرت هذه التجربة فشلا، فسوف يترسخ هنا تنبؤ متشائم بخصوص التعاون اليهودي العربي ودمج عرب في القيادة في المستقبل. على المدى البعيد هذا سيكون خطيرا لعلاقات كلا الشعبين حتى في حدود الخط الاخضر.

بينت نفسه ينهي تقريبا ربع فترة ولايته (اقل من نصف الفترة المخططة)، بإنجازات امنية وسياسية مختلطة. انجازه الاكبر هو توجيه شؤون الحكومة، والذي خلافا لأواخر ايام حكم سابقه، لم يكن ملوثا تقريبا باعتبارات غريبة. الامر كان واضحا ايضا في خطابه المؤثر أمس، وفي البيان المشترك مع لبيد.

بخصوص الاستراتيجية نفسها هذه لم تتغير بصورة جذرية بالمقارنة مع ايام نتنياهو. نتنياهو تحدث عن " مخالب القط " الايرانية؟ كان لبينت استراتيجية "رأس الاخطبوط ". ايضا الهجمات في سوريا تواصلت، ربما بقوة أكبر في الاسابيع الاخيرة. في الساحة الفلسطينية اختارت الحكومة الحالية السير بحذر. هذا العام وبعد عملية " حارس الاسوار " في قطاع غزة كان الوضع هادئا نسبيا، ولكن مؤخرا يبدو ان الوضع اعتدل قليلا دون ان تجر اسرائيل الى عملية عسكرية كبيرة. ام في مشروع المستوطنات في الضفة ام يحدث تغيرات كبيرة.

لا يوجد في هذا أي ضمانة على ان الاستقرار النسبي سيتم الحفاظ عليه ايضا في الفترة ما بين حل الحكومة وبين اجراء الانتخابات القادمة، كما يبدو بعد حوالي 4 شهور. لبيد ومثل العديد من سابقيه يمكنه ان يجد نفسه متورطا في تصعيد امني لم يتوقعه ولم يكن يريده وليس من المستبعد ان يكون هنالك من يطالب بفحص بالتحديد في هذه الفترة قدرة صمود المجتمع الاسرائيلي المنقسم والمتخاصم مع بعضه.

لبيد وبينت سيكون عليهما مواصلة التعاون حتى مع وزير الدفاع بني غانتس، الظلع الخر في المثلث السياسي الامني. غانتس لم يمتثل لتحذيرات جزء من الاشخاص الذين تشاور معهم والذين اقترحوا عليه منذ بداية ايار المسارعة الى التبكير في تعيين رئيس الاركان القادم قبل انهيار الحكومة. وعندما تفرغ لذلك اخيرا في الاسبوع الماضي، ربما ان الوضع أصبح متأخرا جدا. المستشارة القانونية للحكومة جالي بهراف ميارا سيكون عليها ان تقرر هل يمكن مواصلة عملية التعيين حتى في فترة حكومة انتقالية. احكام المحاكم بهذا الشأن لا تشجع من ناحية غانتس. فترة ولاية أفيف كخافي كرئيس للأركان تنتهي في كانون الثاني. غانتس سيحاول اقناع المستشارة بأن تأجيل القرار الى اكتوبر، حتى ما بعد تشكيل الحكومة القادمة، سيدخل الجيش الاسرائيلي في فترة اشكالية. حتى أمس كان غانتس ينوي مواصلة اجراء مقابلات مع المرشحين اليوم وغدا.

وهنالك فكرة اخرى. قبل حوالي نصف عام وعندما كانت الحكومة ما زالت تبدو مستقرة نسبيا جرد اتصالات حثيثة مع محامي نتنياهو بخصوص التوقيع على صفقة. المستشار القانوني السابق مندلبليت تردد في اللحظة الاخيرة، حتى ازاء معارضة اوساط رفيعة في النيابة العامة، وازاء عدم الوضوح في مسألة هل سيحكم على نتنياهو بالعار. هذه هي حكمة الاثر الرجعي، ولكن بنظرة الى الخلف فقد تم تضييع فرصة لاستقرار المنظومة السياسية. لقد كان لذلك ثمنا كبيرا محتملا – بسبب عدم استنفاذ العملية مع نتنياهو وعدم التعرف على الحقيقة – ولكن ربما ان هذه كانت السبيل الوحيدة لحل المعضلة الحالية لعدة سنوات ووقف خطوات نتنياهو في تدمير النهج الديموقراطي.

* * *

القناة الـ 12: بعد حل الكنيست: كيف ستعمل الحكومة في الفترة الانتقالية؟ وهل سيتم استبدال الوزراء؟

ترجمة: فاتن أيوب . أطلس للدراسات الاسرائيلية

لقد قرر رئيس الحكومة نفتالي بينت ونائب رئيس الحكومة يائير لبيد، يوم أمس، دعم قرار حل الكنيست في أقرب وقت والذهاب نحو انتخابات، خطوة من المحتمل أن تكتمل يوم الإثنين المقبل. كيف سيؤثر الأمر على آداء الكنيست والحكومة البديلة؟ وهل سيبقى الوزراء في مناصبهم؟ دكتور آساف شابيرا، رئيس خطة الاصلاحات السياسية في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية يوضح. في حال تم اتخاذ قرار حل الكنيست، متى ستُجرى الانتخابات؟

ينص مشروع القانون نفسه على تاريخ الانتخابات المتوقع عقدها، والتي يجب أن تصل إلى خمسة أشهر من تاريخ اعتماد القانون. ماذا سيحدث لعمل الكنيست بعد إقرار قانون حل الكنيست؟

حسب مبدأ استقرار الكنيست يستمر عمل الكنيست الذي تم حله حتى الجلسة الأولى للكنيست الجديدة. ليس لديها قيود خاصة – إنها مخولة على سبيل المثال بالاستمرار في سن القوانين (تم تمرير قانون الانتخابات المباشرة في عام 1992 بعد حل الكنيست الثانية عشرة من خلال قانون حل الكنيست).

ومع ذلك، أقر المجلس التشريعي بالصعوبات التي تواجه الكنيست التي تم حلها بالفعل لمواصلة عملها كالمعتاد، ونص على أن القوانين التي يجب أن تنتهي صلاحيتها في نهاية أيام الكنيست المنتهية ولايته أو في بداية أيام الكنيست الجديدة المنتخبة، سيتم مديد تاريخ صلاحيتها إلى بعد 3 أشهر فقط من بدء الكنيست الجديد.

ماذا سيحدث لعمل الحكومة بعد إقرار قانون حل الكنيست؟

وفقًا لمبدأ استمرارية الحكومة، ستستمر الحكومة في العمل حتى تشكيل حكومة جديدة.

إن مصطلح "الحكومة الانتقالية" شائع الاستخدام، ولكن هذا المصطلح لا يظهر في القانون. في القانون الأساسي: يُطلق على الحكومة فقط مصطلح "الحكومة المنتهية ولايتها"، ولا تشير أيضًا إلى الفترة الكاملة التي تبدأ مع تبني قانون حل الكنيست – بل فقط الفترة التي تبدأ بانتخاب كنيست جديد.

هل سيتم تغيير رئيس الحكومة والوزراء عند تمرير قانون حل الكنيست؟

من حيث المبدأ، لا يؤدي قانون حل الكنيست إلى تغييرات في منصب رئيس الحكومة والوزراء. لكن الحكومة الحالية هي حكومة تبادل. في القانون الأساسي: تحدد الحكومة أنه في حالة إقرار قانون حل الكنيست، وفي القراءة الثالثة صوّت عضوي كنيست على الأقل من الأحزاب التي تم تحديد وزرائها على أنهم تابعون لرئيس الحكومة في وقت التصويت على أداء اليمين للحكومة (بشرط أن يكون أعضاء الكنيست هؤلاء قد أعربوا عن ثقتهم في الحكومة وقت تشكيلها)، فإنه بعد يوم من ذلك يحل رئيس الحكومة البديل محل رئيس الحكومة في منصبه.

وماذا لو لم يصادق الكنيست على قانون حل الكنيست؟

وفقًا لأنظمة الكنيست، إذا سقط مشروع قانون بالتصويت في الكنيست - لا يمكن رفع مشروع قانون مماثل أو مطابق خلال الأشهر الستة المقبلة (قد يقرر رئيس الكنيست تقصير الفترة المذكورة في ظروف مختلفة).

هل قانون حل الكنيست آلية مشتركة في إسرائيل؟

جدًا. من بين 23 الكنيست التي أنهت فترة ولايتها حتى الآن، تم تقديم الانتخابات في 17 حالة. في 13 حالة من هذه الحالات - تم الحل من خلال قانون حل الكنيست. على سبيل المثال، تم حل الكنيست العشرين، الأخيرة التي خدمت لفترة طويلة، بين عامي 2015 و 2019، من خلال قانون حل الكنيست.

في الأربع حالات الأخرى، تم حل الكنيست في إطار الآليات الأخرى القائمة في إسرائيل لتقديم الانتخابات، حل يتم على يد رئيس الحكومة بموافقة الرئيس.

* * *

"هآرتس": للفشل في هذه المعركة غير العادلة يوجد 3 آباء: بينت، لبيد، والمعسكر الذي يمثلانه

بقلم رفيت هيخت

هذا ظهر كتوقعات مهموسة، هذا عرض كتسريبات "من محادثات مقربين" أو كنصائح من اشخاص يحبون الخير. الحديث الحماسي في الايام الاخيرة تضمن سيناريو فيه نفتالي بينت يرفع يديه ويستقيل ويذهب الى بيته في صحراء رعنانا. الشعور كان هو أن بينت، الذي ذهب وعلق في شباك ائتلافه الهش والذي اختنق من خيانة المجهولين الذين أدخلهم الى الكنيست في قائمته وتم التخلي عنه من قبل خليته، شعر بأنه لم يعد لديه قدرة على المواصلة. الاستقالة التي اقترحها عليه زملاؤه من اجل أن يرمم مكانته المضروبة، لم يتم الاعلان عنها بعد، لكن الراية البيضاء رفعت بوضوح.

من يريد أن يكون رئيس حكومة، والاهم من ذلك أنه ايضا يؤمن بأنه يستحق ذلك، يخرج من مقر رئيس الحكومة فقط على الحمالة أو عندما يخلونه. ربما أن بينت شعر باقتراب هذين السيناريوهين. إذا فكر بهذه الطريقة، لماذا لا يخفض في الطريق ثمن الشخصيات الجشعة الذين دخلوا على ظهره وسببوا له الاذلال. ماذا يساوي اليوم كل السلمانيين والأورباخيين؟ (مع الاعتذار لوزيرة الصحة ولوزير شؤون الاستيطان من قبل الليكود).

بينت يتحمل بالطبع المسؤولية عن الفشل السياسي الذي هو قائمته، وهو حتى شريك كبير في شل ممثلي اليمين في الحكومة في تشكيل معسكر يمين منتصب القامة وقابل للعيش خارج ظل بنيامين نتنياهو. هذه المعركة لم تكن سهلة وبالتأكيد ليست عادلة. التحريض الصادم لنتنياهو وجنوده ضد "راعم"، والتي فقط أمس غازلها بنفسه، كانت من المشاهد الساخرة المثيرة للاشمئزاز التي شوهدت هنا – وقد شوهد هنا عدد لا بأس به من المشاهد المشابهة في السنوات الاخيرة. منصور عباس هو أحد اعضاء الكنيست الذين يحظون بالتقدير الكبير في الكنيست، وحتى من اعضاء الليكود، ولكن جمهورهم لم يتوقف عن حشو افواههم بالأكاذيب والهستيريا العنصرية التي سفكت دم عباس دون أي وخز من ضمير. ان نجاح الحرب القذرة هذه هو انعدام عدالة صارخ، وشر طبعة 2022.

ولكن ليس فقط ممثلو اليمين في الحكومة فشلوا. ايضا يائير لبيد، الذي من المتوقع ان يجسد حلما قديما ودائما بأن يسمى رئيسا للحكومة. لبيد لم ينجح في تعزيز البنية المعقدة التي بناها، وتعرض لهزيمة نفسية شديدة امام نتنياهو. الاختبار الحقيقي لا ينتهي بتشكيل الحكومة – مثلما لا يحكم على الزواج بناءً على يوم العرس أو شهر العسل – هو فقط يبدأ بالتشكيل. في الاختبار الذي استهدف اثبات أن حكومة بدون نتنياهو هي كائن قابل للعيش ويمكنه تجاوز ازمات والوقوف امام عواصف – لبيد فشل كباقي شركائه. الائتلاف اثبت لمؤيدي نتنياهو ولمن لا يعارضون جوهريا حكمه ولكنهم غير متحمسين للتصويت له، بأن ادعاءه صحيح: مجموعة الاولاد من اليمين ومن اليسار لا تنجح في التغلب على الاب الذي حل حكومتهم كعملاق في حديقته.

ثمة اعتقاد في العالم السياسي بأن الوصول الى الانتخابات من موقع رئيس الحكومة يعطي افضلية كبيرة للمرشح. ولكن منصب " رئيس الحكومة " سوف يعطي لبيد افضلية فقط في اوساط الجمهور الذي هو اصلا موضوع في جيبه، ومن شانه ان يقود الى تفكيك ميرتس وحزب العمل.

ولكن حتى نتنياهو ولبيد هما اعراض، وليسا هما السبب في الوضع. الحقيقة هي انه يوجد معسكر واحد، جائع دائما ومحاصر، والذي لا يستبعد استخدام أي خطوة او اسلوب من اجل العودة الى السلطة. معسكر يحرس بخوف مقدس الزعيم ويرى فيه اباً مقدساً. وهنالك معسكر يفكك نفسه، ويعدم بصورة تسلسلية زعماءه، ويرى في الولاء الية بدائية وهابطة، وها هي النتائج.

* * *

"هآرتس": بعد القرصنة الإسرائيلية.. الفلسطينيون أصحاب الأرض: سنوقفهم ولو بالتوجه إلى الرأي العام الأمريكي

بقلم عميرة هس

ترجمة: القدس العربي

الشهر الماضي، شق مجهولون طريق قرصنة ما بين مستوطنتي "بيت أيل" و"عوفرا"، تمر في أراضي مدينة البيرة وقرى مجاورة شمالي رام الله. جرى شق الطريق بدون معرفة وبدون إذن من أصحاب الأراضي، ومن شأنها أن تقلل زمن السفر ما بين المستوطنتين من خلال تجاوز الشارع الذي يلتف حول رام الله (شارع 60 الجديد). يبلغ طول المسار الذي تم شقه حوالي 3 كيلومترات وعرضه ما بين 5 إلى 7 أمتار. في وحدة منسق نشاطات الحكومة في المناطق، أكدوا لـ"هآرتس" أنه تم شق الطريق دون تصريح وبصورة غير قانونية.

تتفرع الطريق من شارع يقود إلى مستوطنة "بيت إيل" وإلى قواعد عسكرية، باتجاه شمال شرق، وينقص حوالي 400 متر تقريباً لاستكمالها. نفذت أعمال شق الطريق دون إزعاج طوال أسبوعين على الأقل، وذلك على الرغم من وقوع بداية المسار ومكان دخول المعدات الثقيلة أمام بوابة الدخول لقاعدة كتيبة "نتسح يهودا" وهي تقع في مجال الرؤية لقاعدة حرس حدود. قاعدة الإدارة المدنية، والتي يعمل فيها مجلس التخطيط الأعلى ووحدة الرقابة، وتقع على بعد بضع مئات من الأمتار عن الطريق. لهذا، فإنهم في بلدية البيرة يجدون صعوبة في تصديق ممثلي الإدارة المدنية الذين قالوا إنهم لم يعرفوا شيئاً عن الأعمال غير القانونية.

لم تتوقف الأعمال إلا بعد أن اكتشفها سكان فلسطينيون وبدأوا بنشاطات احتجاجية. عضو مجلس بلدية البيرة منيف طريش، ورئيس مجلس عين يبرود ناجح دحابرة، قالا لـ"هآرتس" إن ممثلي لجنة التنسيق والارتباط الفلسطينية سمعوا من ممثلي الإدارة المدنية أن مجلس محلي "بيت إيل" يقف خلف شق الطريق. قسم المتحدث باسم منسق أعمال الحكومة لم يصادق ولم ينفِ. مجلس "بيت إيل" والمتحدث باسم مجلس "هيئة بن يمين" رفضا الإجابة على أسئلة "هآرتس".

المعدات الثقيلة، وقوة العمل والتخطيط المطلوبة لشق شارع كهذا تدل على أن الحديث لا يدور عن نشاط أفراد. درور اتكس، الباحث في السيطرة الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية، رأى أن جزءاً من الطريق جاء لتوسيع لطريق زراعية فلسطينية قائمة "ولكن من الواضح أنهم لم يكونوا يخشون من

الوصول إلى حدود أربعين قسيمة من الأراضي المملوكة ملكية خاصة". هذا الأمر يدل، كما قال، على "شعور بالحصانة (من أي عقوبة) متبلور جداً". هذا الاختراق ليس فريداً، ويدل على نموذج. حسب تقدير اتكس، فإن المستوطنين شقوا في الثلاثين عاماً الأخيرة مئات الطرق بصورة قرصنة، بطول إجمالي يبلغ مئات الكيلومترات. هذه الطرق، وعلى الرغم من أنها شقت بصورة غير قانونية وفي أراض خاصة وعامة فلسطينية، تم شرعنتها مع الوقت من قبل السلطات الإسرائيلية وسمح باستكمال شقها. هذه الطرق تقصر المسافة بين المستوطنات المختلفة وما بين بؤر استيطانية وبين المستوطنات. إضافة إلى ذلك، هي تزيد فعلياً الفضاء الذي تحظر فيه حركة الفلسطينيين، ولا يسمح لهم ولا يستطيعون السفر فيها أو فلاحة أراضيهم ورعي أغنامهم، نظراً لأن المستوطنين مسلحون والجنود يمنعونهم من ذلك بقوة السلاح.

في إحدى ليالي أيار، استيقظ سكان قريتي عين يبرود وبيتين على صوت جرافات تحفر في أراضيهم بالقرب من شارع 60 وأمام مدخل مستوطنة "عوفرا". في الأيام التي أعقبت ذلك، اكتشفوا أن معظم الطريق الرابطة تم شقها من الغرب – في أراضي البيرة، وفي منطقة مخفية نسبياً، حيث يقل وصول الفلسطينيين إليها بسبب قربها من القواعد العسكرية والمستوطنة. بلدية البيرة ومجالس القرى أبلغوا ذلك للجنة التنسيق والارتباط الفلسطينية، التي لم تكن تعرف شيئاً، والتي توجهت بدورها إلى الإدارة المدنية. بعد عدة أيام من ذلك، تجمع سكان عين يبرود وبيتين حول الجرافات (التي واصلت شق الطريق من اتجاه الغرب في وضح النهار) ومنعوا سائقيها – أحدهما عربي والآخر يهودي – من مواصلة العمل. قوة عسكرية ظهرت في المكان، وحسب أقوال دحابرة، هم أوضحوا للقائد بأن الأعمال تنفذ بصورة غير قانونية على أراضيهم ورفضوا تعليمات المغادرة ما دامت الجرافات موجودة. منذ ذلك الحين، توقفت الأعمال.

من منسق نشاطات الحكومة في المناطق، ورد إلى "هآرتس" أنه "عندما علمنا بالأمر، عملت جهات إنفاذ القانون في الإدارة المدنية على وقف الأعمال في المكان". في الأسبوع الماضي، عُثر على أمر بوقف العمل في المكان صادر من الإدارة المدنية، ولكن التاريخ الذي يحمله – 14 حزيران – يدل على أنه صدر بعد يوم من إرسال "هآرتس" استجواباً بهذا الشأن لمنسق أعمال الحكومة في المناطق. بالرغم من الأمر، يوجد في المكان كومة من أعمدة الكهرباء التي تشاهد جيداً من بوابة المعسكر العسكري. لم يتم رفعها من هناك حتى يوم الجمعة، ولم يتم طمر تلك الحفر التي حفرت لزرعها.

في اللقاء داخل بلدية البيرة جرى الأسبوع الماضي، قال عدد من أصحاب الأراضي في المنطقة بأنهم يتذكرون آباءهم أو أجدادهم وهم يزرعون ويرعون في تلك القسائم التي يمتلكونها، ويحضرون المياه للري

من "عين القصعة". أما اليوم فهم ممنوعون من الوصول إلى النبع الذي سيطر عليه متدينون إسرائيليون قبل عدة سنوات ويستخدمون بركة الري للغطس. العديد من أصحاب الأراضي يحملون الجنسية الأمريكية، وقالوا إنهم ينوون الاستعانة بهذه الحقيقة للتوجه إلى الرأي العام الأمريكي.

* * *

"معاريف": هل اعتقدتم أن باستطاعة منصور عباس وحده أن يقيم "ربيعاً عربياً" في إسرائيل؟

بقلم افرايم غانور

منذ أن رفعت اللجنة التي كلفتها الأمم المتحدة بتقسيم بلاد إسرائيل إلى دولتين، عبرية وعربية، مشروعها في تشرين الثاني 1947، لم يفوت الفلسطينيون فرصة لتفويت الفرص، على حد قول وزير الخارجية الراحل آبا إيبان. منصور عباس، زعيم "الموحدة"، هو من القلائل في القيادة الفلسطينية على أجيالها ممن أدركوا أن الطريق الوحيد لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني هو تبني طريق التعايش. يرى عباس بأن الوضع الاقتصادي لعرب إسرائيل أفضل مقارنة بوضع من يعيشون في الدول العربية حولنا، والصواب هو توثيق العلاقات بتعزيز التعايش.

لقد ازداد اليوم عدد العاملين العرب في الجهاز الصحي الإسرائيلي، ويصل قسم من مقاولي أعمال التطوير، وشق الطرقات، والبنى التحتية والبناء، ممن يعملون لدى السلطات المحلية من الوسط العربي، ونرى بأن عرب إسرائيل يندمجون في حياة الدولة في مجالات عديدة بنجاح لا بأس به. في المقابل، فإن قيادات عرب إسرائيل على مدى السنين منذ قيام الدولة، حرصت على إبقاء نار الكراهية والاغتراب مشتعلة. وهذا يجد تعبيره الآن في سلوك القائمة المشتركة، التي تفعل كل شيء كي تمنع توثيق التعايش.

هذا ليس مفاجئاً، فالنائب أحمد الطيبي من القائمة المشتركة، من كبار قادة عرب إسرائيل في العقد الأخير، عبر عن مواقفه منذ 2012 عندما قال: "لا قيمة أسمى من الشهادة، الشهيد هو الذي يشق الطريق ويرسم المسار للحرية والتحرر بدمه". كما أن النائب أيمن عودة، الذي غضب من سلوك فاشل لشرطة إسرائيل في التصدي للجريمة المستشرية والسلاح غير القانوني في الوسط العربي – بدلاً من أن يشجع الشباب العربي على التجند والتطوع للشرطة، نشر مؤخراً شريطاً دعا فيه كل أفراد الشرطة من أصل عربي لإلقاء السلاح.

من يعزز إحساس الفرصة الضائعة هذا هم نواب من الائتلاف، بمن فيهم النائبة غيداء ريناوي الزعبي من "ميرتس"، التي تلقت مقعد شرف في حزب إسرائيلي كي تمثل الجمهور العربي، وتعمل من أجله، وبدلاً من

العمل على توثيق التعايش، تعمل بخلاف تام مع قرارات حزبها والائتلاف الذي تشارك فيه. وهكذا فهي تمس بتواصل وجود الحكومة التي شاركت فيها. ومثلها أيضاً النائب مازن غنايم من "الموحدة"، الذي يمس بتصويتاته في الحكومة، بالائتلاف وبرئيس حزبه الذي يعمل بلا كلل على الإبقاء على الحكومة.

عندما ادعى أعضاء القائمة المشتركة في الماضي بأنهم سيفعلون كل شيء كي يسقطوا حكومة الليكود برئاسة نتنياهو، التي توثق شراكتها مع اليمين المتطرف لسموتريتش وبن غفير، كنا ندرك هذا، أما اليوم، حين تكون حكومة تدمج فيها "العمل" و"ميرتس"، وأساساً "الموحدة" – فلماذا العمل ضدها؟ من أجل إعادة نتنياهو، وسموتريتش، وبن غفير، إلى قيادة الدولة؟

من اعتقد أن منصور عباس يبشر بربيع جديد في أوساط قيادة عرب إسرائيل، تبين أنه مخطئ، وأننا نرى في هذه الأيام بأنه لا يوجد سوى عباس واحد. يبدو أننا سنضطر إلى قطع شوط آخر كي نرى تغييراً حقيقياً في فكر قيادة عرب إسرائيل.

* * *

"إسرائيل اليوم": أيهما "الأكثر لاسامية".. الفلسطينيون أم رئيسة المفوضية الأوروبية دير لاين؟

بقلم كرني الداد

"اللاسامية لم تختف"، صرحت اورسولا فون – ديرلاين، رئيسة المفوضية الأوروبية في زيارتها للبلاد الأسبوع الماضي. "فهي لا تزال تسمم مجتمعاتنا... هذا تهديد جديد، وهذا هو الشر القديم ذاته. كل جيل جديد ملزم بتحمل المسؤولية كي لا يتكرر الماضي".

هي محقة. يخيل أنها تعرف هذه اللاسامية بشكل شخصي. كلما مرت السنون، يتلقى "الشر القديم" غلافاً ذكياً، ولا سيما حين يكون من يعمل بفريضته حكومات ومفوضيات دون أفراد متحمسين بعقول ساخنة ورؤوس حليقة. لأسفهم، بات مقبولاً أقل حمل اليهود في الشاحنات، فهذا لا يبدو في صورة مقبولة. فماذا سيفعلون؟ "دعونا نتذاكى" يقولون لأنفسهم، "نمسّ بهم، ونتلقى على الطريق النقاط في المجال الإنساني". هناك احتمال كبير بأن تكون هذه الجملة مكتوبة في محضر سري ما للمفوضية في بحث بشأن أهدافها.

السم الذي تشجبه المفوضية المبجلة، جزء من قائمتها اليومية وقائمة 26 من أصل 27 من مندوبي الدول الأوروبية الأعضاء في البرلمان. كيف أعرف؟ فور تصريح فون ديرلاين الذي يبث الدفء في القلب، سافرت إلى رام الله، والتقت هناك برئيس حكومة السلطة الفلسطينية محمد اشتية. وهذا دهش عندما وعدته

بأن تقدم المفوضية برئاستها رزمة مساعدة للفلسطينيين بمبلغ 225 مليون يورو، زائد 92 مليونا لدعم وكالة الغوث "الأونروا"، زائد 25 مليونا لتمويل إنساني. لماذا تفاجأ اشتية بهذا القدر؟ لأن رزمة المساعدة هذه جمدت في نيسان من العام الماضي، بعد أن "اكتُشف" في مدارس السلطة الفلسطينية كتابا تعليم لاساميان ومحرضان، فيهما أوامر لقتل الإسرائيليين. ولما كانت كتب التعليم هذه لا تزال جزءاً من قائمة المستلزمات للأهالي في بداية السنة، فلم يتوقع رئيس الحكومة الفلسطينية أن يلغى هذا الاشتراط، واعتقد أنها ليست سوى زيارة مجاملة تنبع من رغبة المفوضة في تناول البقلاوة.

لكن المفوضة لم تلمس البقلاوة. فهي تحافظ على رشاقتها واحتست فنجان قهوة فقط مع اشتية. لها وله مصلحة مشتركة ومجالات اهتمام متقاربة. اللاسامية مثلاً. لكن بينما يتربى الفلسطينيون على الطريقة المباشرة الشرق أوسطية، فإن الأوروبيين، كما أسلفنا، يتخذون طريقاً ملتوية وأكثر إتقاناً، لكنها لا تقل نجاعة. في مجالات معينة هذه قارة ناجعة جداً.

لا ينبغي لأحد أن يخدعكم: المساعدة الأوروبية الهائلة تعطى للفلسطينيين لا لأنهم لم يسحبوا كتب التعليم المحرضة من مجال مليون طفل في السلطة، بل لأنهم لم يسحبوها ولن يسحبوها أبداً. فالرغبة الفلسطينية في قتل اليهود تعكس الرغبة الأوروبية بالدقة المتناهية، والعلاقة بينهما تشبه اتفاق زغولون ويسسخار قليلاً حين يكون صاحب المئة يمول هذا عملياً، بحيث إن كليهما يكسبان، والعمل يتم. باستثناء أن الحديث كان يدور في ذاك الاتفاق حول الأخ الغني الذي يمول تعلم التوراة لأخيه الفقير ويأمل في الحصول على بعض نقاط الاستحقاق في السماء، أما هنا، مع الفرق، فإن نقاط الاستحقاق تحصى في قبور اليهود. محقة كانت المفوضة حين قالت بأن اللاسامية لم تختف، ولا تزال تسمم مجتمعاتنا. لا شك أنها والمجتمع الذي بعث بها يحتاجان إلى ورشة تنظيف سموم لاسامية. لكن لا توهموا أنفسكم، فهذا أمر لن يحصل قريباً.

* * *

"هآرتس": هل ستعود إسرائيل إلى ماراثون "كله إلا بيبي"؟

حكومة التغيير التي قامت بقوى من اليمين والوسط واليسار، يهوداً وعرباً، كي تخرج إسرائيل من المأزق السياسي الذي خلقه سلوك سام لبنيامين نتنياهو، وصلت في ختام سنة واحدة من الولاية إلى نهاية طريقها. وتتجه دولة إسرائيل إلى جولة انتخابات خامسة في غضون ثلاث سنوات.

في تصريح مشترك لرئيس الوزراء نفتالي بينيت ووزير الخارجية يئير لبيد، أعلنا أمس عن قرارهما طرح مشروع حل الكنيست على التصويت الأسبوع المقبل، وعن تسلم لبيد منصب رئيس الوزراء كما اتفق بينهما.

لخص خطابا بينيت ولبيد، بأسلوبهما ومضمونهما، ما كان خيراً في حكومة التغيير وشكلا تذكيراً – على طريق النقيض – بكل ما خلفته إسرائيل حين فقد نتنياهو الحكم وكل ما يهددها مع عودته: العودة إلى خطاب جماهيري وسياسة التمزيق، والشق، والتشهير، والتحقير، والتخويف، والأكاذيب والألاعيب؛ وعودة إلى التهجمات ضد جهاز القضاء والشرطة والإعلام والمعارضة؛ وعودة إلى ملاحقة منظمات حقوق الإنسان والتحريض ضد الجمهور العربي وممثليه في الكنيست.

لقد كان مجرد قيام حكومة التغيير إنجازاً. فعلى مدى سنة كاملة، تمتع الجمهور بحكومة عملت من أجله، بحكومة تعاون أعضاؤها، احترموا بعضهم بعضاً حتى لو لم يتفقوا. حكومة التغيير ستسجل كمحاولة لإيجاد القاسم المشترك، المتفق عليه، الموحد، ومحاولة التحفظ على ما لا يمكن الاتفاق فيه. ومن غير المستبعد أن لهذا السبب كان الفشل مآل الحكومة، إذ إن المشاكل الجوهرية لإسرائيل ليست مشاكل يمكن تجميدها. فلا يمكن تجاهل الاحتلال، والمستوطنات، والقبلية، وعلاقات الدين والدولة، والتوتر القومي والكثير من الأمور التي لا يتفق عليها بين الأجزاء المختلفة في المجتمع بخلاف طبيعة وطريقة إسرائيل.

لقد نجحت حكومة التغيير في الإفلات من إمساك نتنياهو برقبة الدولة على مدى سنة وأسبوع. أما الآن، فمع حل الكنيست والتوجه إلى الانتخابات، فإن عودته إلى رئاسة الوزراء تحوم في الأجواء. نتنياهو متهم بالجنائي، وعديم الكوابح، وشل وسحق أجهزة الدولة كلها، في محاولة للإفلات من القانون والبقاء في الحكم. سعى لتعيين أناس تابعين له في الأجهزة، ومنع الميزانية عن الدولة وفرض عليها جولات لا نهاية لها من الانتخابات. المستشار القانوني للحكومة السابق، أفيحاي مندلبليت، الذي قرر رفع لوائح اتهام، قال عنه: "نتنياهو عرض الديمقراطية للخطر، وأنقذتنا رحمة السماء".

وعليه، وكما في جولات الانتخابات السابقة، سيبقى الهدف في الانتخابات التي ستعقد في 25 تشرين الأول: منع عودة نتنياهو إلى الحكم.

* * *

"هآرتس": الانتخابات الجديدة كارثة تضرب الاستقرار الديمقراطي في إسرائيل

بقلم أوري مسغاف

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

قال منصور عباس، زعيم "راعام"، في مؤتمر "هآرتس"، الأسبوع الماضي: "من المحتمل أن يضطر هذا الائتلاف في مرحلة معينة إلى أن يقرر الذهاب إلى انتخابات، عندها سنحاول العودة إلى النقطة عينها". يا له من زعيم، فمن الأفضل الموت واقفاً على قدميك على العيش راكعاً. لذا فإن خطوة نفتالي بينيت ويائير لابيد حل الكنيست هي خطوة رائعة، لأنه لم يعد من الممكن الاستمرار على هذا الشكل، والأكيد لم يكن مجدياً الاستمرار. ولا يقتصر الأمر على استعادة زمام الأمور من يدي نير أورباخ [من حزب يمينا الذي جمد عضويته احتجاجاً على عدم التصويت على تمديد قوانين الطوارئ]، وغيداء ريناوي - زعبي [من حركة ميرتس التي صوتت ضد التمديد بخلاف قرار الكتلة] وميخائيل بيطون [من حزب أزرق- أبيض]. لقد انتهى مجد هؤلاء وغيرهم من اللحظة التي بادر فيها رئيس الحكومة الحالي ورئيس الحكومة المناوب بنفسيهما إلى تقديم الانتخابات، فلا أحد سيهتم بعد اليوم بالتخبط النفسي لغيداء ريناوي - زعبي بشأن قوانين الطوارئ، وللجروح النفسية لميخائيل بيطون بسبب أسعار الباصات، ولمعاناة أورباخ في الكنيست.

وهذا لا يعني فقط نقل الثقل والضغط والصداع إلى أعضاء الكنيست من المعارضة - بدءاً من أبطال القائمة المشتركة الذين يشرحون من على صفحات "هآرتس" في كل ثانية ودقيقة أهمية إسقاط هذه الحكومة السيئة، مروراً بأنصار حزب شاس و"يهدوت هتوراه" الذين ينظرون بهلع إلى الصعود الكبير في استطلاعات الرأي لبن غفير والكهانيين وسموتريتش والحردلين [المستوطنون من الحريديم] (انظروا الهجوم المنظم للحاخام الرئيسي اسحق يوسف واتهامه بن غفير بـ"الكفر"، أي بسرقة الأصوات)، وصولاً إلى عدد غير قليل من أعضاء الكنيست من "الليكود" الذين يتطلعون إلى مقاعد الكنيست المقبل، ويكافحون من أجل الدخول إلى استوديوهات البث المباشر لقناة الكنيست يومياً للدعوة إلى اسقاط الحكومة.

فمن شأن حل الكنيست وتقديم موعد الانتخابات، إذا حدثا، أن يسمحا للمعسكر البهلواني "فقط لا لبيبي" أن ينظم نفسه من جديد على حساب إطفاء الحرائق التي لا نهاية لها، والمعاناة المستمرة، والشعور بالذنب الذي يعتري كل أجزائه تقريباً: في اليسار بسبب الإحساس الدائم بالذنب والطهارة الخبيثة، وفي اليمين بسبب الهمس عنهم في المستوطنات بأنهم باعوا الدولة لليساريين والعلمانيين والعرب.

ما سيحدث الآن بالنسبة إلى هذا المعسكر هو سلسلة خطوات مرحب بها: لبيد من الوسط - اليسار سيعيَّن رئيسا للحكومة الانتقالية، وهذا المنصب في إسرائيل المجنونة ليس قصير الأجل. وسيعترف الجميع

ببينيت كرجل محترم يفضل حد السيف واحترام الاتفاقات، وفي إمكان أييليت شاكيد أن تقرر ما الذي يناسبها أكثر بصفتها "محافظة - علمانية – من تل أبيب". كما يمكن لليمين الرسمي المؤلف من بينيت وساعر وهندل وهاوزر أن يتوحد في حزب واحد، وأن ينفصل عن كل المنشقين الحاليين والمحتملين الذين لا نهاية لهم في القوائم الحالية. وسيكون على حزب العمل التوحد مع حركة ميرتس، وحتى غانتس وبيطون عليهما أن يحسما أمرهما.

في إسرائيل المشرذمة والمتعارضة، ومع غلاء معيشة مجنون وخطر تصعيد أمني دائم، ليس هناك يقين على الإطلاق. فانتخابات جديدة بعد ولاية حكومية لمدة سنة هي كارثة واضحة من ناحية الاستقرار الديمقراطي، لكن إذا حدثت الانتخابات فعلاً سيكون من المهم أن نعرف ما إذا كان في النهاية منصور عباس، الشخص الطيب والحكيم، على حق مرة أُخرى.

* * *

"يديعوت أحرونوت": حملة الانتخابات القادمة ستكون متوحشة

بقلم ناحوم برنياع

بدأت حكومة السنة الواحدة حياتها بعرض رقيق، منعش من الأقصى إلى الأقصى، وأنهت حياتها بعرض لا يقل رقة، ولا يقل ثناءً. فقد سعى بينيت ولابيد ليثبتا للإسرائيليين بأنه يمكن انتهاج سياسة أخرى. والجهد جدير بكل ثناء، لكن من المحظور الوقوع في الخطأ: ليس هكذا سارت حكومتهما في الأسابيع الأخيرة، وليس هكذا ستسير حملة الانتخابات التي على الأبواب. اللطف والسياسة لا يسيران معا، ولا حتى في الدنمارك. باللطف لا ينتصر الناس في الانتخابات.

ستكون الأشهر الأربعة التي أمامنا وحشية، مغرضة، مثيرة للانقسام. فالأحزاب في كتلة نتنياهو جائعة للحكم. والأحزاب في الائتلاف المنصرف ستقاتل أيضا على نصيبها في الحكم، وكذا على مجرد وجودها. من له معدة ضعيفة يجمل به أن يبتعد في هذه الفترة عن السياسة.

عرض لابيد وبينيت، أول من أمس، إنجازات حكومتهما. الإنجازات ذات مغزى، وأساسا مقارنة بحكومة الشلل السابقة. أما هذا فلا يمنع نتنياهو من أن يقرر بأن هذه كانت "الحكومة الأكثر فشلا في تاريخ الدولة"، جملة أخذها بكاملها من الدعاية ضده في الماضي. أما الحقائق، مثلما أجاد نتنياهو في أن يشرح في شهادته في المحاكمة التي يديرها ضد أولمرت، فلا تلعب دورا في الدعاية الانتخابية.

إن الجدال حول إنجازات الحكومة المنصرفة هو اللعبة الأولية. ستتركز حرب الانتخابات على ما يبدو في

محورين آخرين: الأول، اليهود مقابل العرب. فـ"الليكود" سيدعي بأن ضم حزب عربي إلى الائتلاف هو خطيئة لا تغتفر، بل خيانة للوطن. فاستطلاعاته تشخص في الجمهور اليهودي كراهية وشهية للثأر من الوسط كله. وأساسا الخوف، الذي يتغذى من خلال العمليات التي كانت وبغسل العقول في الشبكات. ما هو خير لليمين المتطرف في أميركا وفي أوروبا خير لإسرائيل أيضا. الكتلة المضادة ستعرض بالمقابل بن غبير وسموتريتش. في النهاية سيتلخص الجدال في مسألة بسيطة: ممن أنت تخاف اكثر، من منصور عباس أم من ايتمار بن غبير. لهذا الصراع ستكون آثار ليس فقط على الجمهور اليهودي، بل أيضا على المجتمع العربي. نسبة تصويت متدنية في الوسط ستعمل في صالح كتلة نتنياهو. ووضع العرب في المركز قد يرفع نسبة التصويت.

المحور الثاني هو نتنياهو. بخلاف التوقعات، فإن السنة التي انقضت منذ الجولة الرابعة لم تقلل بصفتها هذه مركزية نتنياهو في الخطاب السياسي. اسمه يعمل في صالح المحورين: نتنياهو يرفع الطاقات، ويجلب الأصوات لكتلته أيضا، وكذا للكتلة التي ترفضه.

إن الصراع بين الكتلتين مصيري، لكن الانتخابات في إسرائيل لا تجري كصراع بين كتلتين. أولا، الائتلاف المنصرف ليس كتلة واحدة. فهو يضم ثمانية أحزاب متخاصمة. "ميرتس" و"العمل" يقفان على مفترق طرق: إما أن يسفكا الواحد دم الآخر أو يندمجا. ميراف ميخائيلي ترى نفسها وريثة رابين، وترى غانتس الخصم الأساس لها في صندوق الاقتراع. وفي "الجبهة" أيضا حيال غانتس ستسفك دماء. ناخبو "ميرتس" و"العمل" قد يقفزون عن الحزبين ويذهبون إلى لابيد: رئيس الوزراء المرشح هو الوحيد في الكتلة الذي تعزز في هذه السنة، وهو سيتعزز اكثر فأكثر في السنة القادمة.

الأمر الأول الذي سيفعله، بحكمة، كرئيس للحكومة الانتقالية، هو أن يأخذ قافلته المحروسة إلى مجال بلفور، وأن يستوطن هناك. بينيت أخطأ حين بقي في رعنانا. لابيد شاهد من الجانب واستخلص الدرس. هذا لن يعفيه من التنافس مع غانتس. سيتعين على الرجلين أن يشرحا للناخبين لماذا كل واحد منهما أفضل من نظيره. أما بينيت فسيتعين عليه أن يقرر إذا كان سيتنافس في الانتخابات أم سيعتزل في بيته. وسيضطر ساعر إلى أن يقرر إذا كان سيتحد مع ما سيبقى من "يمينا". وينطوي الحسم في داخله على المال، القوة، والأنا. سيتنافس منصور عباس مع حملة عاصفة من "المشتركة."

تخضع كتلة اليمين لإمرة رجل واحد – نتنياهو، وهذا فضل كبير في حملة انتخابات. الشارع الحريدي معه، والسياسيون والحاخامون يسيرون خلف الشارع. ومع ذلك، فإن الكتلة أقل وحدة من صورتها. المواجهة الأولى – "شاس" حيال "عوتسما يهدوت" (قوة يهودية). في "شاس" فهموا أن بن غبير، وليس

درعي، ولا حتى نتنياهو، هو محبوب الشباب ذوي القبعة السوداء في بلدات التطوير، وفي المدارس الدينية الحريدية الشرقية، وفي الأحياء في المدن. فزع درعي، وأطلق الحاخام الرئيس السفاردي (الشرقي)، اسحق يوسف، للتهجم على بن غبير. شعبية الكهاني تتغلغل أيضا إلى الساحات الحسيدية الاشكنازية. وهي تنخرط في الميل القومي المتطرف الذي يمر كالحريق في حقل الأشواك في كل الوسط الحريدي. ليس صدفة أن السياسيين الاشكنازيين يصرون على تسمية الكتلة "الكتلة الإيمانية"، التسمية التي تبناها "الليكود"، فـ"المعسكر القومي" لا تعجبهم كثيرا.

أول من أمس، حرص الرجال في كتلة "الليكود" على أن يأتوا إلى الكنيست بالبدلات الرسمية الأفضل لديهم وبربطات العنق الفاخرة. رائحة الحكم، ورائحة المكاتب المستقبلية، والحاشيات، ومجموعات الضغط، ورائحة القوة للعطاء والأخذ كلها تصاعدت إلى أنوفهم. هم مشتاقون.

إذا ما وصلت كتلة اليمين إلى الـ 61 مقعدا المنشودة فإن نتنياهو سيحسن صنعا إذا ما أقام حكومة 61 فور الانتخابات، وسن في الكنيست القوانين التي تضعف المحكمة العليا وجهاز القضاء كله، ما سيحرره من مشاكله القضائية. بعد ذلك سيتوجه إلى كتل المعارضة داعيا إياها لتنضم لحكومته. انقذوني من سموتريتش وبن غبير، كما سيهمس نتان ايشل، رسوله الخالد. الدولة في خطر، وهم سينصتون

* * *

"هآرتس": يبدو أنّ بينيت لن يشارك في الانتخابات القادمة

بقلم يوسي فيرتر

تعطي الطريقة التي أعلن بها نفتالي بينيت نقل القيادة إلى لابيد تناغم نهاية مناسبا للمعزوفة التي عزفت هنا طوال الـ 375 يوما من أيام الحكومة المسماة باسمهم؛ خصمان سياسيان تمكنا من إنتاج شراكة نادرة، تقريبا مثالية بمصطلحات السياسة الإسرائيلية، حيث بدآ طريقهما المشتركة بصورة جميلة وينهيانها بصورة اجمل. كنا كمن يحلم: هل هذه إسرائيل أم الدنمارك؟

فقط قبل عام، رافقنا إلى المعارضة رئيس حكومة قدم مثالاً معاكساً: داس على الاتفاق الذي وقع عليه، وخرقه ورماه في صندوق القمامة بعد لحظة من جفاف حبره. السلوك المخادع والأزعر لبنيامين نتنياهو تجاه شريكه الصادق وحسن النية، بني غانتس، يجب تدريسه في مساق علم الجريمة. قبل عام من ذلك، ومن أجل عدم تطبيق نص القانون ونقل الولاية له فرض جولة انتخابات أُخرى على الدولة. ونظراً لعدم وجود عدالة، فإن هذا الرجل الذي يجرّ خلفه مجموعة عنصريين ووطنيين متطرفين، حريديين، مخالفين للقانون ومسيحانيين، والذين مثله مصممون على تدمير جهاز القضاء وسيادة القانون موجود الآن.

اتخذ بينيت القرار الصحيح، وعلى حد قوله، بعد أن التقى، الأحد الماضي، ايبلت شكيد ونير اورباخ. أوضح الأخير له انه من ناحيته انتهى الحدث. سوف يصوت، الأربعاء القادم، على حل الكنيست. توسلت شكيد إليه أن ينتظر أسبوعا. رؤساء النظام الحاكم كانوا في انتظارها. اورباخ قدم لها معروفا وبادرة حسن نية في أن ينتظر حتى يوم الأربعاء القادم، قرار مقرف وبالتأكيد يلعنه بشدة.

بهدوء طارت شكيد. في هذه الأثناء، أجرى بينيت محادثة تلفونية أخرى مع اورباخ. كانت محادثة صاخبة جدا ومليئة بالمشاعر. بعدها بدأ رئيس الحكومة يصوغ ما سيقوله في البيان مع لابيد. النزاهة، الصداقة والتهذيب الذي تصرف بها بينيت مع لابيد، أبقاه على هامش الطريق في منظومة علاقاته مع شكيد. هذا ليس فقط الحرج الذي وجدت فيه شكيد نفسها أمام المغاربة. بل أيضا الخبر الذي بالتأكيد صدمها، لأن رحلتها السياسية تقف على شفا هاوية، وان بينيت لم يكلف نفسه انتظارها عدة أيام. لقد حدث هذا بدم بارد. لقد اتصل لإبلاغها، قبل ربع ساعة من صدور البيان الرسمي له وللابيد. وبعد أن تم إبلاغ رؤساء الأحزاب من قبله.

سينسحب نفتالي بينيت، كما يبدو، قريبا ولن يتنافس في الانتخابات، وسينتظر فرصة أخرى خارج الحياة السياسية. أول من امس، برر قراره الدراماتيكي برغبته بمنع نفس "الفوضى" التي يدور الحديث عنها لدى المستوطنين في الضفة، عندما يتم انتهاء سريان أنظمة "يهودا" و"السامرة" في نهاية هذا الشهر. بالإمكان تصديقه. هو لا يريد تسجيل هذه الكارثة على اسمه. متان كهانا، شريكه المخلص، سيتسلم حزب "يمينا"، وسيتنافس على رأسه في الانتخابات، أو سينضم إلى إطار آخر. لا يوجد مشترون لبضاعة شكيد. في "الليكود" سوف يسدون في وجهها الباب. على "أمل جديد" يجب ألا تعلق آمالا، فهي لا تثير لديهم الحماسة. ربما من ناحيتها انتهى السباق نحو المليون (وان كان ليس بالإمكان معرفة ذلك في يوم من الأيام، حيث إن السياسة تأتي لنا بمفاجآت كثيرة).

بالمناسبة فيما يخص "أمل جديد" هناك الكثير من بالونات الاختبار أُطلقت في الفضاء السياسي في الأسابيع الأخيرة، وحظي بعضها بسبق صحافي حول اتصالات لتشكيل حكومة بديلة بجدعون ساعر ونتنياهو. حسنا، لا توجد نية لساعر في الجلوس تحت حكم نتنياهو، لا في هذه الكنيست ولا في الحكومة القادمة إذا شكلها نتنياهو. الشعار في انتخابات 2021 "من يريد نتنياهو عليه ألا يصوت لي" سيحل محله في انتخابات 2022 الشعار التالي "أنا لن أكون من يعيد نتنياهو". لماذا يتغير هذا أصلا؟ هل الزبون الذي نتحدث عنه تغير؟ ألا يسعى هؤلاء إلى محاكمته حتى بثمن تدمير الجهاز كله؟ هل أصبح معتدلا؟ هل أصبح رجل دولة اكثر مما كان؟ أقل كذبا؟ هل في السنة المنصرمة لم يسجل لنفسه أرقاما قياسية في

التحريض، التشهير، واستباحة دم الخصوم؟

سيتوقف الاشمئزاز الذي انغمس فيه النظام السياسي في الأسابيع الأخيرة، عندما أملت مجموعة من البرلمانيين عديمي الوزن والمكانة وتيرة وطبيعة الأحداث. سيظل اورباخ بلا شيء؛ فقد انتهى تردده بمهزلة. عيديت سيلمان، التي تسببت بالانتخابات، وعدت بمكان مضمونة في "الليكود". غيداء ريناوي الزعبي ومازن غنايم سيختفيان من حياتنا: هي ستذهب إلى "نوف هجليل" (الناصرة العليا) وهو سيذهب إلى "سخنين". لن نشتاق إليهما. بخصوص "الليكود": للمرة الأولى بعد ثلاث سنوات، وأربع جولات انتخابية، سيضطر الحزب إلى إجراء انتخابات تمهيدية أخرى لقائمته (وحتى لمنصب الرئيس). أكد يولي ادلشتاين بأنه سيتنافس أمام نتنياهو. فرصه ليست جيدة. حسب الطريقة المتبعة في "الليكود" فإن حوالي ثلث أعضاء القائمة لن يعاد انتخابهم، بالإضافة إلى وجود مرشحين جدد - قديمين من المتوقع انضمامهم إلى القائمة القطرية: داني دنون وجلعاد اردان، الأول سفير سابق في الأمم المتحدة والثاني ما زال في منصبه. نتنياهو من شأنه أن يحاول تشكيل حكومة بديلة في الكنيست الحالية، ربما فرصه ضئيلة طالما أن "أمل جديد" ليست في اللعبة. عددياً يمكن أن يصل إلى 61 مع شظايا أحزاب ومع أعضاء كنيست منفردين، ولكن هكذا لا يتم بناء سور. حكومة كهذه يمكنها أن تكون نوعا من الحل المؤقت حتى الذهاب إلى الانتخابات. في معسكر الوسط – اليسار، أو باسمه البديل معسكر "فقط ليس بيبي"، الوضع الافتتاحي صعب. "ميرتس"، وبعد صدمة الزعبي، ترتعش. تحصل "أمل جديد" في معظم الاستطلاعات على اربعة مقاعد فقط. سيكون هناك كما يبدو لاعبون جدد – جادي ايزنكوت على سبيل المثال، احد رؤساء الأركان المحترمين، والمتواضعين جدا في الجيش الإسرائيلي، كما يبدو سينضم إلى "يوجد مستقبل"، كرقم 2 بعد مرشح المعسكر لرئاسة الحكومة. كسب لابيد هذه المكانة بنزاهة في السنة المنصرمة، وبالتنازلات الكبيرة التي قدمها في الطريق إلى تشكيل الحكومة.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": الإئتلاف سيبدأ عملية حل الكنيست منذرا بالعودة إلى فترة اضطراب

استطلاعات الرأي تتوقع استمرار حالة الجمود السياسي بعد الانتخابات؛ ومن المقرر أن يجري ائتلاف رئيس الورزاء نفتالي بينيت عملية التصويت الأولى من بين سلسلة من عمليات التصويت لحله يوم الأربعاء، حيث ستنهار "حكومة التغيير" قصيرة الأجل بعد أشهر من الأزمات، مما سيرسل البلاد إلى انتخاباتها الخامسة في أربع سنوات.

يبدأ تصويت اليوم الأربعاء عملية انهيار الحكومة، والتي من المرجح أن تنتهي في الأسبوع المقبل، وهو ما سيضع وزير الخارجية يائير لابيد في منصب رئيس وزراء الحكومة الانتقالية.

مساء الإثنين، فاجأ بينيت ولابيد البلاد بإعلانهما عن نيتهما حل ائتلافهما طواعية، وقالا إنهما قررا اتخاذ الخطوة بعد أن توصلا إلى نتيجة مفادها أنه لا توجد طريقة للإبقاء على الحكومة الحالية.

وتوقعت استطلاعات الرأي بالفعل حالة من الجمود السياسي بعد الانتخابات، حيث من غير المتوقع أن يكون لأي حزب طريق واضح نحو حكومة أغلبية. مرت إسرائيل بسلسلة من الانتخابات الشاقة وغير الحاسمة بين الأعوام 2019-2021، مع ما ترتب على ذلك من خلل حكومي أدى إلى تكبد الدولة تكاليف كبيرة.

بعد انتخابات العام الماضي، قام بينيت ولابيد بتشكيل واحدة من أكثر الحكومات الإسرائيلية تنوعا على الإطلاق والتي ضمت 62 عضو كنيست من ثمانية أحزاب من اليسار واليمين والوسط. وصنعت الحكومة التاريخ من خلال ضم حزب عربي مستقل، "القائمة العربية الموحدة"، إلى الحكومة الإسرائيلية لأول مرة.

في بدايتها حققت حكومة بينيت بعض النجاحات، بما في ذلك تمرير الميزانية الإسرائيلية للمرة الأولى منذ سنوات، ولكنها فقدت الأغلبية في أبريل واستمرت في الانحدار من هناك. ولقد عرقل نواب متمردون تشريعات رئيسية، وجمدت القائمة الموحدة عضويتها في الإئتلاف لأسابيع، بالإضافة إلى انسحاب موظفين كبار في مكتب بينيت من مناصبهم. في النهاية، وجد الائتلاف نفسه غير قادر حتى على تمرير التشريعات الروتينية، وواجه احتمالا حقيقيا متمثلا في انتزاع المعارضة للإغلبية وإسقاط الحكومة.

بعد بدء العملية التشريعية لحل الكنيست، فإن أقرب وقت يمكن فيه للحكومة أن تحل نفسها هو يوم الأربعاء، إلا أن السيناريو الأكثر ترجيحا سيكون يوم الاثنين من الأسبوع المقبل، حيث يجب أن يمر التشريع بأربع قراءات في الكنيست ومراجعتين في لجنة برلمانية.

إذا سارت الأمور كما هو مخطط لها، فبمجرد الانتهاء من حل الكنيست، سيتولى لابيد رئاسة الوزراء وسيتولى بينيت منصب رئيس الوزراء البديل، وهو اللقب الذي يحمله لابيد حاليا. على الرغم من توقف الكنيست إلى حد كبير عن التشريع، إلا أن الحكومة ستبقى قائمة حتى تؤدي حكومة جديدة اليمين، بعد الانتخابات. سيكون لابيد رئيسا للوزراء في فترة الانتخابات وحتى تشكيل الحكومة الائتلافية الإسرائيلية المقبلة. ومن المرجح أن تُجرى الانتخابات في أواخر أكتوبر أو أوائل نوفمبر.

بداية قال لابيد وبينيت إنها يعتزمان طرح مشروع قانون لحل الكنيست للتصويت عليه في الأسبوع المقبل، ولكن في أعقاب جهود المعارضة لطرح مشروع القانون الخاص بها، قام الإئتلاف بتسريع جدوله الزمني، وأضاف الاقتراح إلى جدول الأعمال التشريعي يوم الأربعاء.

ورحبت المعارضة، بقيادة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، بسقوط الائتلاف، لكن تقريرا يوم الثلاثاء قال إن الكتلة اليمينية-المتدينة التي يقودها نتنياهو قلقة بشأن احتمال إجراء انتخابات.

وقالت القناة 12 إن رؤساء الأحزاب الأخرى في الكتلة السياسية لنتنياهو يفضلون جميعا تشكيل ائتلاف بديل في الكنيست الحالي، بدلا من التوجه إلى الانتخابات، ويضغطون على نتنياهو للذهاب في هذا الاتجاه.

يمكن للمعارضة أن تتفوق على الائتلاف في مناورة معقدة، ولكن ممكنة، من خلال تشكيل ائتلاف بديل جديد من داخل الكنيست الحالي بمساعدة أعضاء الائتلاف المنشقين، وبذلك تجنب الحاجة إلى إجراء انتخابات. فرص نجاح مثل هذه الخطوة ضئيلة، حيث واجهت المعارضة التي يقودها حزب "الليكود" صعوبة في تجميع أغلبية من 61 نائبا للجلوس تحت قيادة نتنياهو، الذي يُحاكم بتهم فساد، وقام الائتلاف بتقديم موعد التصويت لحل نفسه لاستباق محاولة كهذه.

في الوقت نفسه، أظهرت استطلاعات الرأي أن الكتلتين السياسيتين المتنافستين ستظلان على الأرجح في طريق مسدود بعد الانتخابات، مما سيمنع أي تغييرات كبيرة في التحالفات السياسية. أظهرت استطلاعات الرأي باستمرار أن الأحزاب الموالية لنتنياهو تحقق أداء أفضل في الانتخابات، لكن دون مسار واضح نحو تحقيق الأغلبية. وسيكون لحزب "القائمة العربية المشتركة" ذات الغالبية العربية، الذي لا تدعم أي من الجانبين، دورا حاسم ليلعبه بعد الانتخابات، وفقا لاستطلاعات الرأي.

ولقد أعرب قادة المعارضة المتحالفون مع نتنياهو علنا عن ثقتهم بأن أحزابهم ستفوز بأغلبية في الانتخابات، ولكن وراء الأبواب المغلقة، أبدوا تخوفا أكبر من نتائج الانتخابات، حسبما ذكرت القناة 12. وقال التقرير إن قادة أحزاب المعارضة موشيه غافني، من حزب "يهدون هتوراة"، وأرييه درعي (شاس)، وبتسلئيل سموتريتش (الصهيونية المتدينة) يخشون جميعا من أن ينجح النائب اليميني المتطرف إيتمار بن غفير من جذب ناخبيهم.

يُعتبر بن غفير شخصية مثيرة للجدل والانقسام وغالبا ما يظهر في قضايا اليمين المتطرف، بما في ذلك وصول اليهود إلى الحرم القدسي. ولقد ازدادت شعبيته منذ دخول الكنيست بعد أن تحالف مع حزب "الاتحاد الوطني" الذي يتزعمه سموتريتش قبل الانتخابات التي أجريت في العام الماضي.

ويترأس بن غفير حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف، الشريك في تحالف "الصهيونية المتدينة" الذي يتزعمه سموتريتش، وقد تشجعه الزيادة في قوته على تقديم مطالب أكبر لسموتريتش إذا خاض الاثنان الانتخابات معا مجددا، حسبما أفادت القناة 12، كما يخشى حزب "شاس" السفاردي الحريدي هو أيضا من أن ينجرف بعض ناخبيه الأصغر سنا نحو بن غفير.

يوم السبت، هاجم الحاخام الأكبر السفاردي يتسحاق يوسف بن غفير لقيامه بزيارة الحرم القدسي، واصفا إياه بأنه "أحمق" ارتكب عملا "تجديفيا" من خلال زيارته إلى الموقع المقدس. يُحظر على يوسف، بصفته الحاخام الأكبر، التدخل المباشر في الشؤون السياسية، لكن هجومه على بن غفير لخرقه الأحكام الدينية قد يبعد بعض الناخبين عن المعسكر القومي-المتدين باتجاه حزب شاس.

من جهته، سيخوض حزب "يهودت هتواره"، وهو تحالف أشكنازي حريدي، الانتخابات لأول مرة من دون الباحث الحريدي البارز والقائد الحاخام حاييم كانييفسكي، الذي توفي في شهر مارس. يفضل الحزب الحفاظ على قوته الحالية في الكنيست وعدم المخاطرة بانتخابات جديدة، وفقا للقناة 12.

كان ائتلاف بينيت، الذي كان يتمتع بأغلبية ضئيلة فقط، قد أطاح بنتنياهو بعد أكثر من عقد من الزمن له في السلطة، حيث اجتمع شركاء الإئتلاف بشكل أساسي حول المعارضة المشتركة لحكم نتنياهو.

* * *

تقارير

"تايمز أوف إسرائيل": غانتس: الأزمة السياسية الحالية لن تعرقل تعيين رئيس جديد لأركان الجيش الإسرائيلي

بقلم إيمانويل فابيان

ورد أن الوزير يتعهد بعدم السماح للأزمة السياسية الحالية بعرقلة تعيين قائد دائم للجيش، وذكر أنه لم يكن للشرطة قائد دائم لمدة عامين في عهد نتنياهو حسب ما ورد، أوضح وزير الدفاع بيني غانتس قراره بالإسراع في عملية تعيين القائد التالي للجيش الإسرائيلي كمحاولة لتجنب انجرار الجيش إلى اضطرابات القيادة السياسية في البلاد.

"لن أسمح للجيش الإسرائيلي بأن يصبح أسير النظام السياسي"، قال غانتس في محادثة خاصة مؤخرا، وفقا لتقرير القناة 12. "لن يكون هناك رئيس أركان مؤقت في إسرائيل مثلما حدث مع الشرطة."

لم يتم تقديم أي مصدر للاقتباسات، ولم يتم توضيح الجهة التي أدلت بالتعليقات.

كان غانتس يشير على ما يبدو إلى حقيقة أن مفوض الشرطة السابق موتي كوهين شغل المنصب بشكل مؤقت لمدة عامين في عهد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بسبب فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسي التي شهدت ثلاث انتخابات. لأن الحكومة في ذلك الوقت كانت انتقالية مؤقتة، لم تستطع تعيين قائد للشرطة. وبدا أن وزير الدفاع يفكر في سيناريو مشابه يعيد نفسه في الواقع السياسي الحالي الذي قد يشهد انهيار الائتلاف الحاكم في غضون أسابيع. ومن المتوقع أن يوصي غانتس بالمرشح الذي اختاره لرئيس الوزراء نفتالي بينيت في غضون الأسابيع القليلة المقبلة.

وحسب ما ورد، يختلف غانتس مع بينيت بشأن طلب الأخير بإجراء مقابلات مع المرشحين لرئيس أركان الجيش الإسرائيلي المقبل، وهي مهمة تبقى تقليديا لوزير الدفاع. وفقا لتقرير قناة "كان" يوم الخميس، غانتس أخبر بينيت أنه لا يرغب في أن يستعجل لإنهاء التعيين. وأبلغ وزير الدفاع ثلاثة جنرالات إسرائيليين كبار بأنهم مرشحون ليكونوا القائد التالي للجيش الإسرائيلي: إيال زمير، نائب رئيس أركان الجيش السابق الذي يعمل حاليا كزميل باحث في مركز أبحاث في واشنطن؛ هرتسي هليفي، نائب رئيس الأركان الحالي؛ ويوئيل ستريك، القائد السابق للقوات البرية التابعة للجيش، ويعمل أيضا كزميل باحث في مركز أبحاث آخر في واشنطن.

وفقا للجدول الزمني الذي نشره مكتبه، سيلتقي غانتس مع زمير مساء السبت وستريك يوم الثلاثاء وهليفي يوم الأربعاء، "للتحقق من استعدادهم للترشح للدور، والاستماع منهم حول كيفية رؤيتهم للجيش الإسرائيلي في السنوات القادمة ودور رئيس الأركان."

تعيين الضابط الاعلى في الجيش جزء من دور وزير الدفاع بموافقة الحكومة. وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك توترات متكررة تحيط بالعملية.

في عام 2018، اشتبك وزير الدفاع آنذاك أفيغدور ليبرمان ورئيس الوزراء حينها نتنياهو حول العملية بعد أن أعلن ليبرمان من جانب واحد تعيين أفيف كوخافي أثناء تواجد نتنياهو في الخارج. وورد أن نتنياهو أراد أن يقوم زمير بالدور.

تم تعيين كوخافي رئيسا للجيش الإسرائيلي في أكتوبر 2018، قبل ثلاثة أشهر من دخوله هذا المنصب. وقبله، تم تعيين غادي إيزنكوت في منصب الرئيس القادم في نوفمبر 2015، أيضا قبل ثلاثة أشهر من توليه المنصب. ومن المقرر أن ينهي كوخافي فترة ولايته كرئيس للجيش في شهر يناير المقبل.

* * *

"يديعوت أحرونوت": إيفيتار 10: العملية الاستيطانية التي يخطط لها المستوطنون في الصيف المقبل

بقلم إليشا بن كيمون

يشارك أكثر من 1000 شخص في تحرك يهدف إلى إنشاء أكثر من 10 مواقع استيطانية في أنحاء يهودا والسامرة الشهر المقبل، ويشمل جولات ميدانية في المناطق التي يمكن الاستيطان فيها. سيتعين على رئيس الوزراء المقبل لبيد التعامل مع هذه القضية.

صداع الشعلة؟ انطلقت صباح (الثلاثاء) رحلة ميدانية لمدة ثلاثة أيام بقيادة حركة نحالا إلى نقاط مختلفة في يهودا والسامرة بهدف الاستقرار هناك الشهر المقبل. وتأتي هذه الرحلة في إطار عملية الاستيطان التي يخطط لها المستوطنون في الصيف المقبل، ويسمونها "Eviatar Double 10".

تكتسب "عملية الاستيطان" معنى أوسع بعد اعلان رئيس الوزراء نفتالي بينيت عزمه حل الكنيست وتقديم موعد الانتخابات، وهو القرار الذي سيتولى بعده يائير لابيد منصب رئيس وزراء الحكومة الانتقالية حتى الانتخابات.

في الآونة الأخيرة ، عُقدت مئات الحلقات الداخلية والمحادثات بمشاركة أكثر من 1000 ناشط لإنشاء مستوطنات جديدة في يهودا والسامرة. وشراكة العديد من المجالس في يهودا والسامرة ، بما في ذلك بنيامين والسامرة وغوش عتصيون وجبل الخليل ومعاليه أدوميم وبيت إيل وكدوميم وكريات أربع وغور الأردن وكرني شومرون. ومنظمة "Up to Here" وحركة السيادة.

يخطط المستوطنون لعودة كبيرة في 20 تموز إلى أكثر من عشرة بؤر استيطانية في وقت واحد ، لذلك يستعد الكثير منهم لذلك بطرق مختلفة، على سبيل المثال من خلال جولات ميدانية. والغرض من الجولات هو أن تتعرف العائلات والشباب على النقاط والمناطق ، ومعرفة قيمتها وأهميتها الاستراتيجية ، والتخطيط لكيفية الوصول إليها في غضون شهر تقريبًا.

قالت رئيسة حركة نحالا دانييلا فايس : "حتى أولئك الذين هم على دراية بالميدان يتعلمون الكثير من الأشياء الجديدة في كل جولة، لا يتعلمون حب أرض إسرائيل فقط من خلال أقدامهم ، ولكن معرفتهم بالإمكانيات المختلفة لإنشاء مستوطنات جديدة في يهودا والسامرة أيضًا".

* * *

i24news : قفزة بعدد حالات الانتحار بين الجنود الاسرائيليين

رئيس قسم القوة العاملة يقوم بعقد جلسة طارئة لمناقشة الموضوع وايجاد حلول

افادت هيئة البث الرسمية "كان" ان عدد حالات الانتحار في الجيش الاسرائيلي سجلت قفزة في غضون نصف عام، حيث توفي منذ بداية عام 2022، 11 جنديا بعد انهائهم حياتهم، في حين انه خلال العام المنصرم انتحر 11 جنديا وفي عام 2020 انتحر 9 جنود .

في أعقاب هذه القفزة المقلقة، ذكرت "كان" أن رئيس قسم القوة العاملة في الجيش الاسرائيلي يانيف عاشور، عقد جلسة طارئة مع مسؤولي الصحة النفسية لدراسة الاسباب التي ادت الى هذا الارتفاع المقلق لهذه الحالات من الانتحار، الروابط وارتباطها مع فترة كورونا ومتغيرات اخرى، ولم يصدر من الجلسة اي استنتاج واضح، لكن قادة الجيش امروا بمضاعفة اليقظة والانتباه الى الموضوع. كما أمر رئيس القوة العاملة بفتح خط ساخن للجيش الاسرائيلي .

وقال المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي ان "كل وفاة لجندي يتم التحقيق بها بصورة معمقة، بهدف التوصل الى الحقيقة والحصول على الاستنتاجات المطلوبة. وجرى هذا ايضا خلال الحوادث الاخيرة، بعد انتهاء التحقيقات يتم ارسال الاستنتاجات الى النيابة العسكرية لفحصها. الجيش الاسرائيلي يتشارك مع العائلات الثكلى حزنها ويواصل مرافقتها "

استطلاع

قناة كان: استطلاعات الرأي تشير إلى عدم وصول كتلة نتنياهو إلى الأغلبية في الكنيست القادمة

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

بعد إعلان يوم أمس التوجه لحل الكنيست من قبل رئيس وزراء العدو نفتالي بينت ونائبه يائير لابيد، نشرت كل من القناة 12 وكان والقناة 14 العبرية استطلاعات للرأي تشير بوضوح أن كتلة اليمين بقيادة نتنياهو لن تصل إلى الأغلبية 60+1.

ويشير استطلاع الرأي لقناة كان إلى أن زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو لا يمكنه تشكيل حكومة في حين أن حزب ميرتس لن يصل إلى نسبة الحسم، ولن يتمكن من دخول الكنيست القادمة.

وجاء استطلاع الرأي حسب المقاعد كما يلي:

الليكود – 36 مقعدًا

يوجد مستقبل – 21 مقعدًا

أزرق وأبيض – 9 مقاعد

صهيونية دينية – 9 مقاعد

شاس – 8 مقاعد

يهودات توراة – 7 مقاعد

القائمة المشتركة – 6 مقاعد

حزب العمل – 6 مقاعد

يمينا 5 –مقاعد

يسرائيل بيتنا – 5 مقاعد

أمل جديد – 4 مقاعد

–راعام 4 مقاعد

أما ميرتس لا يجتاز نسبة الحسم بعد حصوله على 2.4في المئة فقط من الأصوات.

وعند السؤال من الأنسب لشغل منصب رئيس الوزراء؟ فتبين أن نتنياهو تجاوز لابيد وحصل على 48.%

وعند السؤال في الوضع الحالي أي من الخيارات التالية هو الأفضل لك؟

–تشكيل حكومة بقيادة نتنياهو في هذه الكنيست (بدون انتخابات) كانت النتائج كما يلي:

ناخبو يسار الوسط – 13في المئة

يمين – 60في المئة

العينة بأكملها – 37في المئة

–حل الكنيست والذهاب إلى صناديق الاقتراع كانت النتائج كما يلي:

ناخبو يسار الوسط – 68في المئة

اليمين – 29في المئة

العينة بأكملها – 46في المئة

وأظهر استطلاع للرأي للقناة ال12 العبرية الليلة أن كتلة نتنياهو قد توقف صعودها إذ تشير البيانات إلى حصول كتلة اليمين بقيادة نتنياهو على 59 مقعدا حال مرت جميع الأحزاب في الكتلة المعارضة، أما إذا سقط أحدهم فستقترب كتلة اليمين بقيادة نتنياهو من 61 مقعدا، وسيحصل على بينت على 4 مقاعد، و كذلك ميرتس وراعام وأمل جديد، أما حزب شكلي فلن يجتاز نسبة الحسم1.8 في المئة.

بينما أظهر استطلاع للرأي للقناة 14 العبرية في حال جرت انتخابات للكنسيت اليوم:

–حزب الليكود: 36 مقعدًا.

–حزب يش عتيد: 20 مقعدًا.

–حزب الصهيونية الدينية: 9 مقاعد.

–حزب شاس: 8 مقاعد.

–حزب أزرق أبيض: 7 مقاعد.

–حزب يهدوت هتوراة: 7 مقاعد.

–القائمة المشتركة: 6 مقاعد.

–حزب يسرائيل بيتنا: 6 مقاعد.

–حزب العمل: 5 مقاعد.

–حزب يمينا: 4 مقاعد.

–حزب الأمل الجديد: 4 مقاعد.

–القائمة الموحدة: 4 مقاعد.

–حزب ميرتس: 4 مقاعد.

كتلة المعارضة: 60 مقعدًا.

كتلة الائتلاف الحالي: 54 مقعدًا.

القائمة المشتركة: 6 مقاعد.

* * *

i24news: اربعة استطلاعات اسرائيلية تظهر عدم نجاح اي تكتل بتشكيل حكومة

يأتي هذا بعد يوم من الاعلان عن النية لحل الكنيست الاسرائيلي والتوجه لإجراء انتخابات؛ كشفت اربعة استطلاعات انتخابية اسرائيلية مساء اليوم انه في حال اجريت انتخابات ، لن يحصل اي تكتل سياسي على الأغلبية لتشكيل حكومة وستعود اسرائيل الى نفس الوضع السياسي قبل تشكيل "حكومة التغيير . "

استطلاع القناة الاسرائيلية "13" منح 59 مقعد للتكتل برئاسة نتناهو ، مقابل 55 مقعدا للتكتل الذي يشكل الحكومة الحالية، في حين حصلت القائمة المشتركة على 6 مقاعد، بحسب الاستطلاع حصل الليكود على 35 مقعدا، والحزب الثاني هو "يش عتيد" مع 22 مقعدا، وتواصل "الصهيونية الدينية" ان تحتل المركز الثالث مع 9 مقاعد .

ويهبط حزب يمينا برئاسة تفتالي بينيت الى 4 مقاعد، في حين يحصل "ازرق ابيض" برئاسة بيني غانتس على 7 مقاعد، و"يسرائيل بيتنو" تبقى مع 5 مقاعد, حزب العمل يحصل على 5 مقاعد، في حين يحصل كل "ميرتس" و"تكفا حداشا" و"القائمة الموحدة" يحصل كل واحد منهما على 4 مقاعد، في حين يحصل حزب "شاس" المتدين على 8 مقاعد و"يهدوت هتوراة" على 7 مقاعد .

في حين لا تتجاوز ميرتس نسبة الحسم في استطلاع هيئة البث الرسمية "كان" ، حزب الليكود يحصل على 36 مقعدا، "يش عتيد" يحصل على 21 مقعدا، "أزرق ابيض" يحصل على 9 مقاعد، "الصهيونية الدينة " يحصل على 9 مقاعد، حزب "شاس" مع 8 مقاعد، "يهدوت هتوراة مع 7 مقاعد، القائمة المشتركة تحصل على 6 مقاعد، حزب العمل يحصل على 6 مقاعد، يمينا مع 5 مقاعد، "يسرائيل بيتنو" مع 5 مقاعد، "تكفا حداشا" مع 4 مقاعد، والقائمة الموحدة مع 4 مقاعد، بموجب الاستطلاع التكتل برئاسة نتنياهو مع 60 مقعدا، في حين يحصل التكتل الذي يشكل الحكومة الحالية على 54 مقعدا .

استطلاع القناة الاسرائيلية 12 ، يظهر ان التكتل برئاسة نتنياهو يحصل على 59 مقعدا، والتكتل الذي يشكل الحكومة الحالية يحصل على 56 مقعدا، الليكود يحصل على 35 مقعدا، "يش عتيد" يبقى الثاني مع 20 مقعدا، و يحصل كل من"ازرق ابيض" و"الصهيونية الدينية" على 9 مقاعد، حزب "شاس" يحصل على 8 مقاعد، "يهدوت هتوراة" على 7 مقاعد، حزب العمل على 6 مقاعد، حزب "يسرائيل بيتنو" على 5 مقاعد، والقائمة المشتركة على 5 مقاعد، في حين يحصل كل من"يمينا" و"القائمة الموحدة"و"ميرتس" و"تكفا حداشا" على 4 مقاعد لكل واحد منهما .

استطلاع القناة الاسرائيلية "14" يمنح حزب الليكود 36 مقعدا، "يش عتيد" 20 مقعدا، "الصهيونية الدينية" مع 9 مقاعد، وحزب "شاس" 8 مقاعد، وكل من "ازرق ابيض " و"يهدوت هتوراة" يحصلان على 7 مقاعد، ويحصل كل من القائمة المشتركة و"يسرائيل بيتنو" على 6 مقاعد، حزب العمل على 5 مقاعد، ويحصل كل من حزب "يمينا" والقائمة الموحدة و"تكفا حداشا" و"ميرتس" على 4 مقاعد لكل واحدة منهما.

* * *

معهد القدس للاستراتيجية والأمن : استطلاع رأي حول المواقف في "إسرائيل" بعد عام على عملية "حارس الأسوار"

د. فنينا شوكر: خبيرة في قضايا الأمن القومي والرأي العام والسياسة الخارجية.

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

أجرى معهد القدس للاستراتيجية والأمن (JISS) في بداية شهر يونيو استطلاعاً، يهدف إلى فحص مواقف الجمهور اليهودي في "إسرائيل" من منظور عام بعد أحداث "حارس الأسوار"، وعلى خلفية موجة العمليات الأخيرة التي شهدتها "إسرائيل" في شهريْ مارس ومايو، وتم إجراء الاستطلاع من خلال معهد الاستطلاعات "Brain Database"، حيث تمت مقابلة عينة من 501 مُستطلع، وتبلغ نسبة الخطأ في هذه العينة حوالي 4.4في المئة. تم فحص الاستطلاع المواقف العامة حول ثلاث قضايا:

1. الشعور بالأمن الشخصي، وكذلك الشعور بالأمن عند زيارة المدن المختلطة، بما في ذلك القدس.
2. المواقف من استخدام القوة، والرضا عن السياسة التي اتخذت فيما يتعلق بموجة العمليات الأخيرة، والسياسة التي يجب اتباعها إذا ما تعرضنا لموجة أخرى من العمليات أو إطلاق الصواريخ من غزة.
3. المواقف بالنسبة للقدس، خاصة على خلفية الخطاب العاصف حول "مسيرة الأعلام" قبل نحو ثلاثة أسابيع.

وجاءت نتائج الاستطلاع على النحو التالي:

النتائج المتعلقة بالشعور بالأمن:

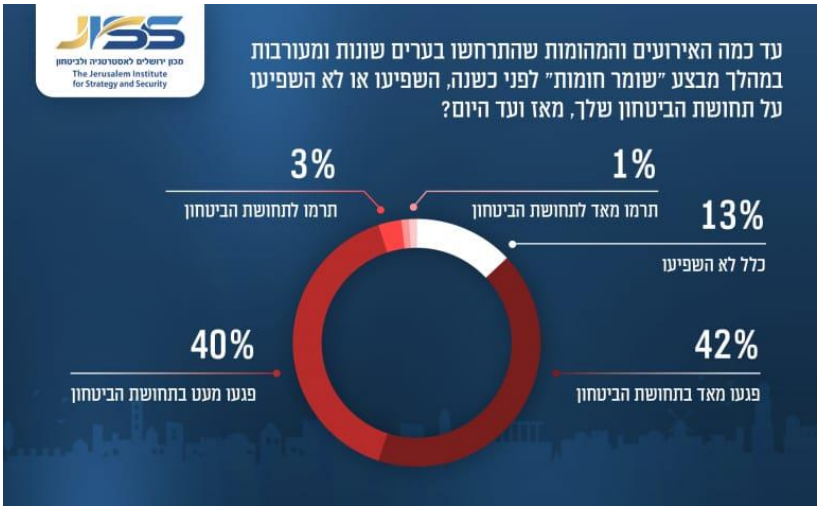

- أشار الغالبية العظمى من المستطلعة آراؤهم 82في المئة أن شعورهم بالأمن قد تضرر-بنسبة أكبر أو أقل- نتيجة الأحداث والمواجهات التي وقعت خلال عملية "حارس الأسوار."
- لوحظ هنا زيادة كبيرة مقارنة بالنتائج من استطلاعات معهد أبحاث الأمن القومي السابقة، على سبيل المثال تلك التي أجريت في يونيو 2021 ويناير 2022: في يونيو 2021 أشار 53في المئة من المستطلعة آراؤهم إلى أن شعورهم بالأمان قد تضرر في أعقاب عملية "حارس الأسوار"، وفي يناير 2022 شعر نفس الشيء تقريباً 55في المئة من المستطلعة آراؤهم، ولم يتم العثور على فرق جوهري من حيث الجنس ومكان إقامة المُستطلعة آراؤهم.
- كما تبين أن هناك زيادة في نسبة أولئك الذين يخشون زيارة المدن المختلطة، حيث أشار أكثر من ثلث المستطلعة آراؤهم 43في المئة أنهم لا يشعرون بالأمان اليوم أثناء إقامتهم أو زيارتهم للمدن المختلطة، هنا أيضاً لم يُلاحظ فرق كبير بين النساء والرجال أو بين مناطق السكن في البلاد، ولكن من حيث الموقف السياسي يبدو أن أصحاب الآراء اليسارية يشعرون بأنهم أكثر أماناً في الزيارة أو الإقامة في المدن المختلطة، أما من حيث التدين يتصدر المتدينون "الحريديم" بفارق كبير من حيث عدم الشعور بالأمان في زيارة المدن المختلطة.
- عند طرح هذا السؤال فيما يتعلق بالقدس على وجه التحديد، كانت النتائج متشابهة إلى حد ما، حيث أجاب 39في المئة أنهم لا يشعرون بالأمان اليوم أثناء إقامتهم في القدس، على الرغم من أن

هذا الشعور هنا يبدو أقل فيما يتعلق بسكان القدس، حيث أشار 48في المئة من سكان القدس أنهم يشعرون بالأمان في العيش في مدينتهم.

- فيما قدر أكثر من نصف المستطلعة آراؤهم 52في المئةأنه في حال تجدد أعمال العنف بين اليهود والعرب، فستكون الأحداث أكثر صعوبة من ذي قبل، ويبدو أن قطاع المتدينين "الحريديم" يعتقد ذلك بمعدل أعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى حوالي 80في المئة، ومن حيث الآراء أو المواقف السياسية يبدو أن هذا الرأي يهيمن إلى حد كبير بين أولئك الذين يعرّفون عن أنفسهم بأنهم يتبنون آراء اليمين.

- مقابل ذلك، قال حوالي ثلث المستطلعة آراؤهم 35في المئة إنهم لا يثقون في أن قوات الأمن والشرطة ستتصرف بشكل فعال في المدن المختلطة إذا اندلعت أعمال عنف أخرى في المستقبل القريب، وعلى خلفية هذه النتيجة، فمن الممكن فهم القفزة الكبيرة في تقديم الطلبات إلى قسم الترخيص والإشراف على الأسلحة النارية للحصول على أسلحة: من بداية شهر مارس (أي بداية الموجة الأخيرة من العمليات) حتى بداية (مايو)، تم تقديم حوالي ثلاثين ألف طلب لترخيص سلاح، على الرغم من أن الزيادة في طلبات الحصول على رخصة حيازة الأسلحة النارية بدأت بعد أحداث "حارس الأسوار"، إلا أنها أصبحت أكثر حدة خلال وبعد الموجة الأخيرة من العمليات.

- يتجلى أدنى مستوى من الثقة في قدرة قوات الأمن على العمل بفعالية للقضاء على أعمال العنف بشكل أكثر وضوحاً بين الذين يتبنون المواقف اليمينية، وكذلك بين قطاع المتدينين "الحريديم"، يليه القطاع الديني القومي، ملخص النتائج المتعلقة بإحساس الجمهور بالأمن: على الرغم من أن موجة العمليات الأخيرة قد هدأت منذ فترة طويلة، إلا أنها قدمت مساهمتها التراكمية في أعقاب أحداث "حارس الأسوار" في زعزعة الشعور بالأمن، وتعميق مشاعر عدم الثقة في الوسط العربي، وتقويض النسيج الحساس للعلاقات اليهودية العربية.

النتائج المتعلقة باستخدام القوة:

- تبين أن غالبية المستطلعة آراؤهم 66في المئة يعتقدون أن "الحكومة الإسرائيلية" تعاملت بشكل ضعيف مع موجة العمليات الأخيرة، وتتواءم هذه النتيجة مع نتائج استطلاع أجراه "المعهد الإسرائيلي" للديمقراطية قبل حوالي شهر، حيث تبين هناك في عينة أجريت بين الجمهور اليهودي أن 63في المئة من المستطلعة آراؤهم غير راضين عن طريقة تعامل "الحكومة الإسرائيلية" في

القضاء على أحداث موجة العمليات الأخيرة، هنا أيضاً يبرز بشكل واضح القطاع المتدين "الحريدي" وأصحاب المواقف اليمينية، بأنهم أكثر من خاب أملهم من تعامل الحكومة مع تلك الموجة من العمليات.

- بالإضافة إلى ذلك، يعتقد حوالي نصف المستطلعة آراؤهم 52في المئة أنه في حال اندلعت موجة أخرى من العنف، فعلى "الحكومة الإسرائيلية" شن عملية عسكرية واسعة النطاق في الضفة الغربية على غرار عملية "السور الواقي"، ومرة أخرى، تسود هذا الموقف أو الفهم بين القطاع الديني "الحريدي" بكافة معسكراته وبين أصحاب المواقف اليمينية، وتشير هذه النتائج إلى أن هناك شرعية كبيرة لاستخدام قوة أكبر من تلك التي استخدمت في القضاء على الموجة الأخيرة من العمليات، الشرعية الواسعة نسبياً للخروج إذا لزم الأمر -ونأمل ألا نحتاج ذلك- إلى عملية واسعة النطاق في الضفة الغربية على غرار عملية "السور الواقي"، وتشير أيضاً إلى إرهاق الجمهور من "الإرهاب" الذي يتم تصديره من الضفة الغربية، والوعي العام بـ بإنجازات عملية "السور الواقي" والاستعداد للتضحية من أجلها.

- لكن فيما يتعلق بغزة، فإن الرأي العام أكثر اعتدالاً، فقط ما يقرب من نصف المستطلعة آراؤهم 45في المئة يعتقدون أنه في حالة إطلاق الصواريخ من غزة، فينبغي على "الحكومة الإسرائيلية" أن تقوم بعمل عسكري واسع النطاق من الجو دون دخول القوات البرية، وفي رأيي، هناك عدة تفسيرات لهذا الاختلاف بين موقف الجمهور من استخدام القوة في الضفة الغربية وموقفه من استخدام القوة في غزة :أولاً وقبل كل شيء، بفضل نظام القبة الحديدية، يُنظر إلى تهديد إطلاق الصواريخ القادم من غزة على أنه أقل بكثير مقارنة بتهديد "العمليات الإرهابية" من الضفة الغربية، بالإضافة إلى ذلك، كان عام 2022 هو العام الأكثر هدوءاً في الجنوب منذ فك الارتباط في أغسطس 2005، حيث تم إطلاق 6 صواريخ فقط من قطاع غزة على "إسرائيل" منذ بداية العام، ولم تسبب أي إصابات جسدية أو خسائر في الأرواح، وهو ما يفسر كذلك النظر إلى أن التهديد القادم من غزة منخفض نسبياً، ويمكن الافتراض أيضاً أنه بالمقارنة مع غزة فإن التجربة الناجحة في "السور الواقي" عام 2002 تشكل أيضاً اعتباراً هاماً لدعم عملية مماثلة في الضفة الغربية، مقابل ذلك، يجب أن نتذكر أن "إسرائيل" امتنعت عن العمل في غزة ضمن عملية "السور الواقي"، على الرغم من أن هيئة الأركان صاغت خطة تسمى "درع الوطن" -وهي في الواقع النسخة المقابلة لـ "السور لواقي" لقطاع غزة- لكنهم قرروا عدم تنفيذها خشية أن يكون عدد الإصابات بين

جنود "الجيش الإسرائيلي" في غزة أعلى مما هو عليه في الضفة الغربية، التقديرات أشارت حينها إلى أن عملية برية واسعة النطاق في قطاع غزة ستستغرق ما بين ستة وسبعة أشهر، وسيكون خلالها ما بين 200 و 300 قتيل بين قوات "الجيش الإسرائيلي"، والأهم هو أن معظم الهجمات كانت تخرج من الضفة الغربية، ومن حيث النتائج المتطابقة، يتقدم أصحاب المواقف اليسارية بنهجهم المعتدل فيما يتعلق بالرد المطلوب على إطلاق الصواريخ من غزة.

النتائج المتعلقة بالمواقف بالنسبة للقدس:

- لم يتم العثور على تغيير كبير في المواقف تجاه القدس مقارنة بنتائج استطلاع سابق أجراه المعهد في عام 2017، حتى بعد مرور خمس سنوات فلا يزال هناك دعم كبير حوالي (65في المئة -70في المئة) لأهمية السيطرة على القدس الموحدة بالنسبة لأمن سكانها وأهمية "السيادة الإسرائيلية" على المسجد الأقصى حتى في أي اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين إن حدث ذلك، ويشير هذا إلى إجماع واسع إلى حد ما فيما يتعلق بوضع القدس وأهميتها الكبرى في نظر الجمهور اليهودي، ومن حيث النتائج المتطابقة نرى أن أصحاب المواقف اليسارية لا يؤيدون كثيراً القول بأن: "السيطرة الفعالة على القدس الموحدة هي مفتاح ضروري لأمن سكان القدس نفسها"، وينطبق الشيء نفسه على الحفاظ على "السيادة الإسرائيلية" على المسجد الأقصى.

ومن أجل تقديم صورة أوسع لمواقف الرأي العام حول القضايا التي طرحت هنا، وهو نوع من الطبقة التكميلية لنتائج الاستطلاع الذي تم إجراؤه في أيام الروتين، تم إجراء تحليل للخطاب على الشبكات

الاجتماعية حول فترتين من التوتر الأمني، مع الاعتراف بأن الشبكات الاجتماعية هي في الحقيقة "ساحة المدينة الجديدة" -يقصد مثل ميدان تل أبيب الذي يتم فيه التعبير عن الاحتجاجات- وتحتل مكانة مركزية في الخطاب العام خاصة في أوقات التصعيد، الفترات التي تم اختيارها هي فترة الهجمات الشديدة في أواخر مارس وأوائل أبريل، وفترة "مسيرة الأعلام"، كما نتذكر كان هناك توتر كبير حول هذا الحدث، في ظل تهديدات حماس والجهاد الإسلامي حول جولة أخرى من القتال إذا مرت "مسيرة الأعلام" من الحي الإسلامي، وأسباب اختيار أوقات التوتر كحالات اختبار هي :أ .خلال فترات التوتر الأمني يزداد حجم الخطاب على الشبكات الاجتماعية بشكل كبير، ب .الاتجاهات والمواقف تزداد تطرفا، ج .والتأثير المحتمل للرأي العام على صناع القرار يزداد.

في الفترة الأولى التي تم فحصها، فترة الهجمات في "بني براك" ثم في "ديزنغوف"، كان هناك زيادة كبيرة في حجم الخطاب العام، ويبدو أن جزءاً كبيراً منه ركز على سياسة الحكومة وفلسطينيي الداخل، وعلى صعيد المنشورات التي حظيت بأكبر قدر من الاهتمام خلال فترة التحقيق تظهر صورة لخطاب سلبي مهيمن، وتعبيرات عنيفة وغضب وتشدد وإحباط وخيبة أمل من سياسة الحكومة، وضرر لحق بالشعور بالأمن والروح المعنوية الوطنية، وعدم الثقة فلسطيني الداخل، أيضاً، من المنشورات الرئيسية والأكثر رواجاً في ذلك الوقت ظهر أن هناك دعم كبير لعملية واسعة النطاق في جنين، والتي خرج منها العديد من منفذي العمليات في ذلك الوقت.

وفي الفترة الثانية -الأيام التي سبقت "مسيرة الأعلام -"كان الخطاب على وسائل التواصل الاجتماعي أقل بشكل ملحوظ مقارنة بفترة الهجمات -في ذلك الوقت تراجعت موجة العمليات وربما هذا هو السبب-، لكن الحجم كان لا يزال مرتفعا مقارنة بفترات الروتين، وثلث الخطاب في ذلك الوقت تناول القدس وحوالي الربع تناول قضية الأعلام، سواء في سياق التلويح بالأعلام الفلسطينية في الجامعات أو على خلفية المناقشات حول "مسيرة الأعلام"، ودعت العديد من المنشورات والتعليقات إلى تنظيم "مسيرة الأعلام" رغم تهديدات حماس، وهنا أيضاً لوحظ خطاب سلبي لا بأس به من تعبيرات عن خيبة أمل، وإحباط من الحكومة على أنها درست تغيير مسار "مسيرة الأعلام" أو إلغاءها، والنفور-على أقل تقدير- من التلويح بالأعلام الفلسطينية في الجامعات، وعدم الثقة بالفلسطينيين في الداخل، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الفترة كانت هناك أيضاً زيادة معينة في الخطاب الإيجابي، حيث أثار "يوم القدس" أيضاً مشاعر إيجابية لدى المتصفحين، مثل الوطنية، والعزة، والوحدة، والطقوس، وتقارب القلوب، والتعبئة الوطنية.

لتلخيص نتائج دراسة الشبكات في تلك الفترات، نرى أن التصعيد الأمني يتسبب في زيادة كبيرة في الخطاب السلبي على وسائل التواصل الاجتماعي، ويتحول إلى خطاب قوي ويعزز الشعور بعدم الأمان لدى الجمهور، وفي الفترتين اللتين تم دراستهما أو تحليلهما، كانت المنشورات التي تدعو إلى تشديد العقوبة على منفذي العمليات، والشروع في عملية عسكرية، أو إلحاق الأذى بعائلات المهاجمين عالية بشكل خاص - مئات الآلاف من الإعجابات- مقارنة بتلك التي اقترحت حلولاً سياسية غير عنيفة، كما لقيت منشورات من هذا النوع ردود فعل لصالح استخدام القوة كتلك التي من شأنها خلق ردع ضد "المنظمات الإرهابية" واستعادة الشعور بالأمن الشخصي.

وفي ضوء ما سبق ذكره، هناك توافق بين نتائج تحليل الشبكات ونتائج الاستطلاع: تقويض أو زعزعة الشعور العام بالأمن، وانعدام الثقة بين اليهود والعرب، والرغبة في رد أقوى من قبل الحكومة في مواجهة من "الهجمات الإرهابية" أو "التهديدات الإرهابية" وأهمية القدس.

علاوة على ذلك، فإن أهمية مراقبة الخطاب العام على الشبكات الاجتماعية في فترات التوتر تنبع من حقيقة أنها تتحول في مثل هذه الأوقات إلى منصات رئيسية يمكن من خلالها مراقبة الحالة المزاجية والشعور العام للجمهور، وبالتالي تقديم إجابه له إذا لزم الأمر، وكذلك فإن مراقبة الخطاب تجعل من الممكن أيضاً التعرف مسبقاً على تنظيم الأحداث ذات الإمكانات العالية للانفجار التي قد تشعل المنطقة وتؤدي إلى تفاقم التوترات بين العرب واليهود، فعلى سبيل المثال تم استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لتنظيم "حوادث عنف" ضد "الإسرائيليين" في المدن المختلطة خلال عملية "حارس الأسوار."

* * *

تحليل

تحديات عدة تنتظر بينيت بعد حل الكنيست من أجل إنقاذ قانون المستوطنين

بقلم كاري كيلر-لين

لم يكن قرار السعي للانتخابات والانتقال إلى وضع الوضع الإنتقالي مفاجئا بعد عام من المعارك التي لا تنتهي. الآن تبدأ المعركة على جولة الانتخابات المقبلة. على الرغم من أن قرار رئيس الوزراء نفتالي بينيت

إنهاء حكومته مساء الإثنين فاجأ العديد من شركائه في الائتلاف، إلا أن أسباب زوال حكومته كانت واضحة للجميع.

بينيت ووزير الخارجية يئير لبيد – الذي سيحل محل بينيت كرئيس مؤقت للوزراء بمجرد الانتهاء من حل الكنيست – قادا معا ما يسمى الائتلاف الحاكم الأكثر تنوعا في إسرائيل على الإطلاق.

يمثل المزيج الانتقائي المكون من ثمانية أحزاب كل ركن من قواعد الناخبين في اليسار واليمين والوسط والعرب في إسرائيل، وعلى الرغم من اتحاده بهدف مشترك يتمثل في منع بنيامين نتنياهو من فترة أخرى كرئيس للوزراء، فقد واجه الائتلاف انقسامات أيديولوجية عميقة منذ يومه الأول، منذ أكثر من عام بقليل.

لم يقم التحالف بأي محاولة لتقريب الخلافات، ولكنه تمسك بمبدأ تجنب الخلافات السياسية المحتملة. نجحت الاستراتيجية، لبعض الوقت، لكن في النهاية، أصبح ثقل الانقسامات حول القضايا المهمة لبعض المشرعين أو الفصائل أكثر من اللازم لتحمله. وتعثر التحالف أكثر من غيره في الأحداث والحالات التي تتخطى فيها الأيديولوجيا الأمن. دارت العديد من الانقسامات حول الأمور التي اصطدم فيها القوميون في حزب "يمينا" بالإسلاميين المحافظين في حزب القائمة العربية الموحدة، بما في ذلك المظاهرات في النقب، القانون الذي يمنع الفلسطينيين الذين يتزوجون من إسرائيليين من الحصول على إقامة دائمة، الاضطرابات في القدس، وأخيرا القانون المنتهية صلاحيته والذي يجب تجديده لمواصلة توسيع نطاق القانون الإسرائيلي ليشمل المستوطنين، والذي يبدو انه كان القشة التي كسرت ظهر الجمل.

كان أمام الكنيست حتى نهاية شهر يونيو لتجديد ما يسمى بقانون المستوطنين قبل انتهاء سريان القانون الحالي لأول مرة منذ سنه في عام 1967. مع حل الحكومة قبل انتهاء صلاحية القانون، سيكون قانون المستوطنين ساري المفعول. تم تمديده تلقائيًا لمدة ستة أشهر. على الرغم من أن بينيت استشهد بقانون المستوطنين كسبب مباشر لفرض قرار حل الكنيست، كان من الواضح أن أيام الحكومة باتت معدودة.

وكان التحالف قد انخفض من أغلبيته البالغة 61 نائبا إلى 60 نائبا في أبريل مع رحيل عضوته السابقة، عضوة الكنيست إيديت سيلمان، من حزب "يمينا". وعلى طول الطريق خسر التحالف مؤقتا حزب القائمة العربية الموحدة، ونائبة عربية من حزب "ميرتس". بينما عاد كلاهما الى الإئتلاف في نهاية المطاف، إنشق عضو كنيست آخر من حزب "يمينا" بزعامة بينيت – نير أورباخ – الأسبوع الماضي احتجاجًا على

عدم قدرة التحالف على تمرير مشروع قانون المستوطنين. تنتهي فترة ولاية بينيت مع ائتلاف أقلية يشمل 59 عضوا في الكنيست.

قال النائب السابق في "يمينا" يومتوف كلفون، بعد وقت قصير من إعلان رئيس الوزراء الدراماتيكي، إن قرار بينيت بالمغادرة بشروطه الخاصة يتماشى مع أسلوب القائد العسكري السابق. قال كالفون: "هذا منطقي، إنه أشبه بالجيش". ووصف عقلية بينيت بأنها منهج "أنا أقود ولا أقاد."

إذن إلى أين قاد بينيت البلاد الآن؟

الخطوات التالية:

ستقدم الحكومة مشروع قانون لحل الكنيست الأسبوع المقبل، بحسب بينيت ولبيد، على الرغم من أنه ليس واردا أنها ستفعل ذلك عاجلا. وبدعم من الحكومة، سيحتاج مشروع القانون إلى تمرير ثلاث قراءات فقط.

قال الخبير التشريعي حين فريدبرغ من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية إن إسقاط الكنيست والدعوة إلى انتخابات جديدة يمكن أن يحدث بسرعة كبيرة. يمكن أن يحدث ذلك في يوم واحد، إذا قرر التحالف ذلك"، قال فريدبرغ.

عادة، تمر مشاريع القوانين المدعومة من الحكومة في قراءتها الأولى قبل الانتقال إلى لجنة استعدادًا للقراءتين الثانية والثالثة. غالبًا ما يتم التصويتين الأخيرين كزوج، وبعد القراءة الثالثة، يصبح مشروع القانون قانونًا.

سيُعرض مشروع قانون فض الكنيست على لجنة الكنيست في الكنيست، برئاسة النائب المنشق أورباخ. إذا تم حل الكنيست الأسبوع المقبل، فمن المتوقع إجراء الانتخابات في نهاية أكتوبر، ربما في 25 أكتوبر، أو بعد ذلك بقليل. سيتم تحديد الموعد النهائي في مشروع قانون الحل، وفقا لفريدبرغ.

في حين أنه لا يوجد سوى 90 يوما كحد أدنى لفترة الانتظار بين حل الكنيست والانتخابات، فإن الانتظار حتى الأسبوع المقبل لحل الكنيست يدفع الحد الأدنى للنافذة إلى الأعياد اليهودية. الصراع بين الأعياد الدينية والتفويض بإجراء انتخابات يوم الثلاثاء يؤجل التاريخ إلى أواخر أكتوبر أو أوائل نوفمبر، مع كون 25 أكتوبر هو الاحتمال الأول.

بعد الانتهاء من الحل، تُغلق الجلسة الكاملة وتتحول الحكومة إلى وضع إنتقالي. في حين أنه قد يتم استدعاء بعض الجلسات الخاصة، إلا أن الكنيست لا تجتمع بشكل عام. في اللحظة التي يصوتون فيها على التفريق، يتوقف الكنيست عن أعماله"، قال فريدبرغ. ومع ذلك، يحتفظ أعضاء الكنيست بمناصبهم حتى أداء الكنيست القادم اليمين.

موقف المعارضة الأخير؟

إن تحديد الأسبوع المقبل كهدف لحل الكنبيست يحقق توازنا استراتيجيا بين استغلال الوقت الذي يمكن أن تظل فيه الحكومة الحالية في السلطة، حتى في حالة وضع إنتقالي، وصد محاولات المعارضة لإزاحة حكومتها كبديل عن طريق إجراء تشريعي معقد يُعرف باسم حركة "حجب الثقة البناءة."

يبدو أن "الليكود" كان يحاول حشد الدعم الكافي لهذه الخطوة، والتي من شأنها أن تتجنب الحاجة إلى الانتخابات مع إعادته إلى السلطة. في حين أن إعلان بينيت ولبيد قد يقضي على خطط الليكود، سيكون أمامه فرصة أخيرة لتقديم اقتراح يوم الأربعاء لاستبدال حكومة بينيت ولبيد بواحدة أخرى، دون انتخابات.

وتشكل المعارضة حاليًا 55 مقعدًا في كتلة الليكود الدينية اليمينية، وستة مقاعد أخرى من القائمة العربية المشتركة ذات الأغلبية العربية، والتي لن تدعم حكومة بقيادة نتنياهو.

من المهم للكتلة التي يقودها الليكود، هناك حقيقة أن الحكومة مليئة بأعضاء وحلفاء الليكود السابقين الذين حاول الحزب التأثير عليهم للحصول على الأصوات الستة الضرورية للوصول إلى 61. نتنياهو، في تصريحات ليلة الإثنين أشاد فيها انه لم يستبعد زوال "أسوأ تحالف إسرائيلي على الإطلاق" اثار إمكانية تشكيل حكومة بديلة في هذه الكنيست.

أعرب أعضاء الكنيست في حزب "يمينا" بزعامة بينيت، بما في ذلك أبير كارا، مؤخرا عن دعمهم لتشكيل حكومة يمينية من داخل الكنيست الحالي. وحسب ما ورد، أجرى حزب "الأمل الجديد" الذي يتزعمه غدعون ساعر محادثات مع "الليكود" في وقت سابق من هذا الشهر، على الرغم من أن رفض المعارضة دعم مشروع قانون المستوطنين الذي قدمه ساعر أدى إلى توتر في تلك العلاقة.

يشعر أعضاء كل من "يمينا" و"الأمل الجديد" بالقلق من دورة انتخابية أخرى، يمكن خلالها لمعارضيهم اليمينيين أن يطاردوهم بسبب ارتباطهم بالعرب واليساريين في الحكومة الحالية، مما قد يؤدي إلى أن ترى قاعدتهم الناخبة أنهم فشلوا في حشد الدعم الكافي لإعادة دخولهم إلى الكنيست.

في السيناريو الأكثر بعدا، يمكن لوزيرة الداخلية أييليت شاكيد أيضًا تبديل مواقفها. إذا تحركت شاكيد ، الموجودة في الخارج حاليًا ، بسرعة ، فيمكنها الاستقالة من منصبها الوزاري والعودة إلى الكنيست بعد 48 ساعة في ظل الحكم النرويجي. وهذا من شأنه أن يقضي على عضو الكنيست في يمينا شيرلي بينتو ، التي لم يُنظر إليها على أنها منشقة محتملة ، ويسمح لشاكيد بإعطاء تصويت آخر لحكومة بديلة ، في حال دعمها.

في السيناريو الأكثر احتمالية، يمكن لوزيرة الداخلية أييليت شاكيد أيضًا تبديل مواقفها. إذا تحركت شاكيد، الموجودة في الخارج حاليًا، بسرعة، فيمكنها الاستقالة من منصبها الوزاري والعودة إلى الكنيست بعد 48 ساعة في ظل الحكم النرويجي. وهذا من شأنه أن يقضي على عضو الكنيست في "يمينا" شيرلي بينتو، التي لم يُنظر إليها على أنها منشقة محتملة، ويسمح لشاكيد بإعطاء تصويت آخر لحكومة بديلة، في حال قررت دعم حكومة كهذه.

في حين ان التحالف خائفا من المكائد المحتملة لشاكيد ونتنياهو وآخرين، على ما يبدو أنه قرر في وقت متأخر من يوم الاثنين أنه لن يخاطر بالأيام القليلة الإضافية للسماح لعودة شاكيد والسماح لليكود بتصيد المزيد من المتمردين. وبدلاً من ذلك، وفقًا للمتحدث باسم رئيس الكنيست ميكي ليفي، يتطلع المشرعون الآن للتصويت في وقت مبكر من اليوم الأربعاء للكنيست الرابع والعشرين.